مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٤٩**

الإثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس/السيد ألن/السيد كلاي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيدة سيغمان
	إندونيسيا	السيدة هانداروننينغروم
	بلجيكا	السيد بوغاريت
	بولندا	السيدة رومينوفيتش
	بيرو	السيدة رودريغيس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولوس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد ديفيس
	الصين	السيد شينغ لي
	غينيا الاستوائية	السيدة مبانا ماكينا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد فيغولو
	الكويت	السيدة الزومان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أولسن

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

سعيا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/801)

استؤنفت الجلسة يوم الأربعاء، الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

سعيا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/801)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى لكل من طلب الكلمة أن يفعل ذلك. وكما يعلم الأعضاء، فإن هذا استمرار للمناقشة التي عقدت تحت رئاسة جنوب أفريقيا. وليس لدينا إلا بعد ظهر اليوم للاستمرار في المناقشة، وعلينا أن نختتمها بحلول الساعة ١٨. وقد قسمنا ١٨٠ دقيقة على ٤٢ متكلما، مما يتيح الكلام لمدة أربع دقائق لكل متكلم. وأود أن أطلب من الزملاء المحافظة على ذلك الوقت المحدد. وأخشى أنني سأقوم بالمقاطعة لكي أعطي لكل فرد فرصة للكلام. ونرحب جدا بالطبع، بأن تقوم الوفود التي لديها بيانات طويلة بتعميمها في القاعة. وسيبدأ الضوء الأحمر بالميكروفون وميضا بعد أربع دقائق. وأود أن أدعو الجالسين خلف الزملاء الذين يدلون بكلماتهم إلى مراقبة ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأُحجم عن تقديم التهنئة، ولكن فلتعلمي، سيدتي الرئيسة، أنه يسرنا غاية السرور أن نراك تترأسين مجلس الأمن. وبوسعك التعويل على دعمنا الكامل.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

ويؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب القرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام مسؤولية مجلس الأمن والتزامه بتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة وتوفير الحماية والحقوق في نطاق دورة النزاع. وفي غضون قرابة العقدين السابقين، تحول هذا الخطاب إلى حد كبير. فبالتخلي عن النظر إلى النساء باعتبارهن ضحايا، أقر المجتمع الدولي بالدور الحاسم الذي يضطلعن به، بصفتهن أول المستجيبين، وعناصر للتغيير، ومجددات بناء المجتمعات الممزقة. وتشمل الأسباب الجذرية للنقص المزمن لتمثيل النساء في محادثات السلام، وبشكل عام، في قطاع الأمن، القوانين والممارسات التمييزية والعقبات المؤسسية والتنميط الجنساني، ووجود هياكل يغلب عليها الذكور داخل المنظومة. وقد تحقق العديد من التطورات الإيجابية في التصدي لهذه المسائل.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2019/800) أنه بالرغم من العديد من الجهود، لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل. ولا بد لنا من التركيز على تشجيع القيادة النسائية، وعلى العمل مع الجهات الفاعلة المحلية، وهو أمر بالغ الأهمية لكفالة إتاحة مجال لصوت المرأة على طاولة السلام. ولهذا السبب أيضا يعد تقلص الحيز المتاح للمنظمات غير الحكومية النسائية، والناشطين من القواعد الشعبية، والمدافعين عن حقوق الإنسان اتجاها يثير القلق.

ولا تزال النساء هدفا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وعلى مر التاريخ، أصبح الاغتصاب أداة لمعاقبة السكان وترويعهم وتدميرهم. فالعنف الجنسي يُستخدم

كسلاح في بعض الحالات، وفي حالات أخرى هو شكل من أشكال المكافأة. وخلال فترات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، استُخدم العنف الجنسي المنهجي لمهاجمة نسل مجموعة – بإخضاع نسائها للحمل الإجباري أو تعقيمهن على سبيل المثال. وذات مرة قال اللواء باتريك كامايرت، القائد السابق لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية،

”ربما أصبحت النزاعات المسلحة أكثر خطرا بالنسبة للمرأة منها بالنسبة للجندي“.

وأود أن أشدد على أن حماية المرأة من العنف القائم على نوع الجنس لا ينفصل عن المشاركة المجدية للمرأة، واستقلالها البدني وحقوقها. وتعد المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والجرائم العنيفة ضرورية أيضا لإنهاء عصر الإفلات من العقاب، وضمان سيادة القانون، ومنع الإرتكاس إلى النزاع.

إن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تجري في أوانها، باعتبارها فرصة لاستعراض الجهود الوطنية من أجل التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن. واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى خطة العمل الوطنية الخاصة بنا، التي هي حاليا قيد الإعداد. لقد تُوجت العملية بعد تعاون واسع النطاق مع مختلف الوزارات وفيما بينها، بالشراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين. ويتمثل الهدف الأساسي في جعل خطة العمل الوطنية قابلة للتنفيذ، وتعزيز المساءلة عن تنفيذها من خلال نظام صارم للمؤشرات.

وتؤيد سلوفاكيا أيضا المساواة بين الجنسين وجهود الأمم المتحدة من أجل زيادة عدد النساء في بعثات حفظ السلام. وبعد إجراء التناوب الثامن والثلاثين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تجاوزت سلوفاكيا الهدف الذي طلبته الأمم المتحدة بالنسبة لعام ٢٠١٩ ببلوغ عدد النساء العاملات في الوحدات العسكرية ما نسبته ٥,٢٥ المائة؛ وفي الوقت الراهن يبلغ عدد أفراد الوحدة السلوفاكية من النساء حفظة السلام ما نسبته ١١ في المائة تقريبا.

وتتطلب السياقات المتزايدة التعقيد والتصدع والتي تعكس التحديات الأمنية الحالية اتخاذَ إجراءات أكثر تماسكا عبر الصلة بين السلام والمسائل الإنسانية، والتنمية، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم للنساء العاملات كمسعِفات. ونهدف في سياق استراتيجيات سياستنا الخارجية، إلى زيادة تعزيز هذه الروابط وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة أكثر منهجية. ولتوضيح ذلك، نقوم بتمويل المشاريع الإنسانية مع التركيز على النساء المتضررات من النزاع، بما في ذلك تأمين الحصول على الرعاية الصحية المهمة للغاية، في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، التزام سلوفاكيا القوي بالتنفيذ الكامل والفعال لمشاركة المرأة بصورة فعالة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وعمليات السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. كما نشكر المملكة المتحدة لمواصلة تلك المناقشة، وتمكين الوفود المسجلة في قائمة المتكلمين من الإدلاء ببيانات بشأن موضوع هام. ونهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها الناجحة جدا، ونتمنى للمملكة المتحدة رئاسة بنفس القدر من الإنتاجية.

لقد أُعلن صراحة أن السياسة الخارجية لحكومة بلدي هي سياسة نسائية. ويتميز مجلس كونغرس المكسيك بالتمثيل المتساوي للمرأة والرجل، في حين أن المجلس الرئاسي على نفس

القدر من التوازن. وبعد ٢٠ عاما تقريبا من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نسلم بالتقدم المحرز في إدماج البعد الجنساني في عمل مجلس الأمن. ومع ذلك، لا تزال هناك فوارق كبيرة بين القول والواقع. ومن غير المتصور أنه لا تزال هناك انقسامات قائمة في عام ٢٠١٩ فيما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وبالنسبة للمكسيك تعد المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أساسية، لا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وفي العام المقبل، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين. وفي ظل هذه الخلفية، سترعى المكسيك وفرنسا، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منتدى المساواة بين الأجيال – وهي عملية يقودها المجتمع المدني بهدف استعراض التقدم الذي أحرزه منهاج العمل، وتحديد الثغرات في تنفيذه، وتسريع الخطى صوب تحقيق المساواة الفعلية. وسيكون قد مضى خمسة وأربعون عاما منذ عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في المكسيك تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥.

ولا يمكن للأمم المتحدة ككل ولا مجلس الأمن ذاته التغاضي عن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات أو حل النزاعات. وباعتبارهن الركائز الأساسية في جميع المجتمعات والمجتمعات المحلية، يجب كفالة حقها في المشاركة على قدم المساواة في هياكل السلطة وفي عملية صنع القرارات على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نرحب بإدراج حوالي ٣٠ في المائة من النساء في اجتماعات اللجنة الدستورية السورية، التي بدأت أعمالها في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن مشاركتهن ستؤدي دورا رئيسيا في عملية السلام، كما سبق أن حدث في عمليات أخرى.

وفي أوقات النزاع المسلح، لا شك في أن النساء والفتيات يعانين بشكل غير متناسب من العديد من أنواع العنف ويواجهن مخاطر الاستغلال والإيذاء والعنف الجنسي بقدر أكبر. ويعكس ذلك علاقات القوة غير المتكافئة التي لا تزال قائمة بين المرأة والرجل حاليا. بل إن أشكال العنف هذه تثير قدرا أكبر من السخط عندما تُعزى إلى موظفين في الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نؤيد تماما سياسة عدم التسامح إطلاقا التي يتبعها الأمين العام بهدف القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات المنظمة.

إن كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء ومعاقبة الجناة أمران ضروريان لمنع هذه الجرائم. ويجب أن تشمل هذه الإمكانية توفير رعاية فعالة تركز على الضحايا وتلبي احتياجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية بطريقة واضحة وملتزمة بما يتماشى مع احتياجاتهم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، وبينما نرحب باتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) بالإجماع، كنا نفضل استخدام لغة تقدمية بقدر أكبر.

وتنوه المكسيك بقيادة منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، اللاتي يخاطرن بحياتهن في سبيل تعزيز السلام والأمن في مجتمعاتهن المحلية ولا يزلن يواجهن خطابا غير مقبول يعادي المرأة ويقوم على التحيز الجنساني ويؤدي إلى زيادة أعمال العنف ضدهن.

ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2019/800) عن هذا الموضوع. وتمثل المساءلة والتمويل والعمل مع المجتمع المدني وتحليل النزاعات بصورة تراعي المنظور الجنساني وتعيين وسيطات ومفاوضات في عمليات السلام والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة خطوات بالغة الأهمية في تنفيذ القرار.

إن المكسيك تشجع مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وتشكل النساء حاليا نسبة ١٥ في المائة تقريبا من أفراد وحداتنا المنشورة. ومن الواضح أن هذا لا يكفي. فنحن نريد إحراز مزيد من التقدم ووضع خطط للقيام بذلك. ونأمل في أن نشارك بنشاط في صندوق ”مبادرة إلسي بشأن المرأة في

عمليات السلام“، الذي تروج له الحكومة الكندية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وستكون المساواة بين الجنسين إحدى المسائل ذات الأولوية التي سيروج لها بلدي، إذا ما تم انتخابه لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. إن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية غير قابلة للتفاوض والإعمال الكامل لها شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في عالم يسوده السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا بد لي أن أطلب من المتكلمين الالتزام بالمدة المحددة لأي بيان، وهي أربع دقائق. وسأجد نفسي مضطرة لمقاطعة المتكلم. وإلا، فإنني أخشى ألا يتمكن جميع المتكلمين الـ ٤٢ المدرجين في القائمة من أخذ الكلمة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشيد بجنوب أفريقيا على هذه المبادرة وبالمملكة المتحدة على مواصلة هذه المناقشة الهامة للتدبر في الإنجازات والتحديات في سياق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة في الفترة السابقة على الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار. ولا تزال هناك ثغرات هامة يتعين معالجتها، لا سيما بين الخطابة والاستثمارات السياسية والمالية الفعلية.

وتؤيد كينيا البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الجلسة المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. كما نتطلع إلى قيام لجنة بناء السلام بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وتغتنم كينيا أيضا هذه الفرصة للإشادة بمجلس الأمن على عمله المستمر خلال السنوات الـ١٩ الماضية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإننا نؤيد تماما موضوع هذه الجلسة، الذي يدعونا جميعا بشكل إيجابي إلى الانتقال من مجرد الكلام إلى الإنجازات الفعلية من أجل النجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد شرفت كينيا كثيرا باستضافة أول معتكف من نوعه على الإطلاق بين الأجيال لشبكة القيادات النسائية الأفريقية بشأن القيادة في أفريقيا، والذي عُقد في نيروبي خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ آب/أغسطس ونظمه الاتحاد الأفريقي، ولا سيما شبكة القيادات النسائية الأفريقية ومكتب مبعوث الاتحاد الأفريقي للشباب.

ومن خلال مختلف المداخلات والتقارير العديدة، بما في ذلك تقرير الأمين العام، سمعنا عن استمرار التحديات التي لا تزال تحول دون التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة أهمية بالغة لأن ندرك أنه بالرغم من بطء العملية، فإن العديد من البلدان والمنظمات الإقليمية حريصة على تنفيذ ما هو مطلوب بموجب هذا القرار التاريخي وملتزمة بذلك.

وبالإضافة إلى إعادة التأكيد على الدور الهام للنساء في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، إظهار الدعم لهذه الخطة والاستثمار فيها، بما في ذلك الروابط القائمة بينها وبين تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة.

لقد انتهت كينيا للتو من تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعكف حاليا على إعداد نسختها الثانية، استنادا إلى الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨. ولا يزال شعارنا هو: ”husisha Wanawake ni Kudumisha Amani“، وهي عبارة باللغة السواحيلية تعني ”إشراك المرأة يعني الحفاظ على السلام“. وتفخر كينيا بكونها أحد البلدان الأفريقية العديدة التي وضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأنها من بين

البلدان التي وضعت خطة كهذه على مستوى العالم، ونسبتها ٤٢ في المائة من جميع البلدان.

ويشير تقييمنا لمرحلة التنفيذ إلى أن خطة العمل الوطنية أدت إلى استخدام عبارات مراعية بقدر أكبر للمنظور الجنساني في المراسلات بين القادة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي والجنساني. وقد تعلمنا أيضا أهمية مبدأ استيعاب الجميع في وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية. فالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يجب أن تكون مشروعا يشمل المجتمع بأسره وألا تُترك للنساء وحدهن. كما ثبتت الأهمية الحاسمة للشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في الدفع قدما بهذه الخطة. وعلى سبيل المثال، أقرت كينيا إعلان المدارس الآمنة لضمان بيئة تعليمية آمنة لنسائنا وفتياتنا.

في الختام، لاحظنا أيضا أن من المهم بناء الثقة والتعريف بحاملي لواء الدفاع عن هذه القضية وإضفاء الطابع المحلي على خطط العمل الوطنية، بما في ذلك تخصيص الموارد على الصعيد المحلي ومن خلال جميع الوزارات ذات الصلة على السواء وتعزيز نظم الرصد والتقييم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور تشارترز (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر رئاسة المملكة المتحدة على إعادة عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن.

تحل في العام المقبل الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أُحرز تقدم خلال السنوات التي انقضت منذ اتخاذه. فصوت المرأة بات مسموعا على نحو متزايد في العديد من الأماكن وثمة مجال أكبر متاح لإسهاماتها الفريدة في مسعى تحقيق السلام والمصالحة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لزيادة تمثيل المرأة في هذا المجال الهام. وقد علق البابا فرانسيس مؤخرا على التفاوتات الكبيرة التي لا تزال تسم حالة المرأة في العالم، والنابعة أساسا من العوامل الاجتماعية والثقافية.

ففي حالات النزاع، غالبا ما تكون المرأة هي أولى الضحايا على الرغم من أنها نادرا ما تكون سببا في العنف أو من مرتكبيه. وهي تتحمل وطأة الآثار السلبية للنزاع. ويؤثر ذلك بشكل ضار على صحة المرأة ورفاهها وكذلك على صحة ورفاه أولئك الذين تشملهم برعايتها. كما تجد المرأة نفسها مستبعدة بصورة متكررة من المحادثات والبرامج التي تسعى إلى إيجاد حلول تخدم قضية السلام الدائم.

إننا على علم بأثر النزاع المسلح على النساء والفتيات. وللأسف، فإن اهتمامنا يوجه في كثير جدا من الأحيان إلى مشكلة استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب. وهذا أمر تجب إدانته بشدة في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. ويجب بذل جهود أكثر فعالية لضمان ألا تُرتكب هذه الجرائم البشعة. ولا بد من تقديم الجناة للعدالة. ولا بد من التصدي لتفشي الإفلات من العقاب على هذه الأعمال، كما لا يزال هو الحال في حالات النزاع، إذا كنا نريد الحد من هذه الجرائم.

غير أنه في حالات النزاع والتوتر في جميع أنحاء العالم، يجب ألا ننسى أبدا أن النساء لسن مجرد ضحايا؛ فالمرأة لها أيضا، بوصفها من الأطراف الرئيسية، دور أساسي لا غنى عنه في تعزيز السلام والمصالحة على مستوى القاعدة الشعبية، لا سيما داخل الأسرة والمجتمع المحلي. فحسها الأنثوي الفريد بنبض الحالات الصعبة يجعلها قادرة على التعبير عن شواغل وتطلعات تلك المجتمعات. ومن المهم أيضا الاستفادة من عبقريتها وخبرتها اللتين لا يمكن الاستغناء عنهما في عمليات صنع القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وينطوي استبعاد المشاركة

الكاملة للمرأة في عمليات السلام بجميع مراحلها وجوانبها على عدم امتثال للالتزامات التي قُطعت منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، يحيط الكرسي الرسولي علما بقرار جعل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر مراعاة لاحتياجات النساء والفتيات لضمان حماية أولئك الذين يجدون أنفسهم في حالات النزاع، فضلا عن تيسير مشاركة النساء في صفوف الأفراد النظاميين في بعثات حفظ السلام.

لقد مرت ٤٠ عامًا على فوز الأم تيريزا من كالكوتا بجائزة نوبل للسلام. كانت معروفة بعملها المتسم بإنكار الذات والتزامها الحثيث نحو أفقر الفقراء والمهملين والأجنة والمحتضرين وغيرهم ممن يتركهم المجتمع اليوم وراءه. كل يوم في جميع أنحاء العالم، وبطرق خفية ومتواضعة للغاية في كثير من الأحيان، تقوم آلاف النساء الكاثوليكيات بأعمال دينية لتعزيز كرامة النساء والفتيات والنهوض بهن – وهذا عنصر مهم، وإن كان غير معروف، في بناء مجتمعات مسالمة وفي الحفاظ عليها. كذلك تلبي أعمال النساء في هذه المعاهد الدينية الاحتياجات وتتصدى لتحديات الرعب المتمثل في الاتجار بالبشر وغيرها من الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والرجال والفتيان والفتيات. وسط أوضاع معقدة ومأساوية للغاية تتسابق هؤلاء النساء اللواتي ينعمن بالسلام والتضامن، داخل وخارج حالات النزاع، لمساعدة من يعانون من ويلات الحروب والتخلف ويقدمن للمجتمع الدولي بأسره مثالا يحتذى في التصدي للأسباب الجذرية للصراع وعدم المساواة.

في اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية عن تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين يجب عليه أن يكفل حصول جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على أكثر من مجرد التزامات شفهية، وأن يتم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج على جميع المستويات لتعزيز إدماج المرأة في عمليات السلام، وبالتالي تحقيق نتائج أكبر وأكثر عمقا وديمومة لصالح الجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وباسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

دعوني أبدأ بالإشادة بجنوب أفريقيا على الاختيار المناسب للتنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن موضوعا لمناقشة اليوم. إن الانتقال من التصريحات العامة إلى التنفيذ اليومي العملي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الخارج وكذلك في بلداننا هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق تغيير في الحياة الواقعية.

تعمل الجمهورية التشيكية حاليًا على خطة عملنا الوطنية الثانية للأعوام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥. نحن نبني في هذه العملية على إنجازات خطة العمل الوطنية الأولى. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨ كان ٣٧ في المائة من أفرادنا العسكريين الذين تم نشرهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من النساء. من ناحية أخرى، نضع في اعتبارنا أيضًا الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى. ولهذا السبب تعهدنا بإدراج أهداف ومؤشرات محددة في خطة العمل الوطنية الجديدة المتمحورة حول إحداث التأثير لتعزيز المساءلة ورصد التقدم. لا يزال إنجاز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن يمثل إحدى أولويات بلدي.

علاوة على ذلك، نود أيضا أن نتقدم بخالص الشكر لمقدمي إحاطات اليوم الإعلامية لإطلاعنا على وجهات نظرهم، وكذلك للأمين العام على تقريره الأخير عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800). إنها جميعها بمثابة تذكير في الوقت المناسب بأنه، ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال هناك ثغرات خطيرة في تنفيذه. يتضمن التقرير نتيجتين مثيرتين للقلق الشديد.

أولاً، نحن نتشاطر القلق إزاء المستويات المرتفعة من العنف السياسي الذي يستهدف النساء بالقتل والاعتداء والعنف الجنسي والمضايقة والاختطاف والاختفاء القسري. إن السلامة الجسدية للنساء السياسيات والقيادات المدنية والمدافعات عن حقوق الإنسان هو أمر بالغ الأهمية لمشاركتهن الكاملة والهادفة في العمليات السياسية، وبالتالي أيضًا لإحراز تقدم في مجمل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

ثانياً، يخلص التقرير إلى أنه من بين حوالي ١٣٢ مليون شخص يحتاجون المساعدة الإنسانية والحماية، هناك ما يُقدر بنحو ٣٥ مليون امرأة وفتاة يحتاجن خدمات وتدخلات منقذة للأرواح في مجال الصحة الجنسية والإنجابية من أجل منع العنف الجنساني وتلبية احتياجات الناجيات. إن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية هي في لب عنصر الحماية للمرأة والسلام والأمن، وبالتالي يتعين ترجمتها إلى أعمال ملموسة على أرض الواقع.

في الختام، نود أن نحث مرة أخرى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلينا نحن وأكثر من ٨٠ دولة عضو أخرى في اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية متعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد حان وقت العمل!

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر السلفادور وفد جنوب أفريقيا على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ووفد المملكة المتحدة على رئاسته خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

يؤيد وفد بلادي ويدعم البيان الذي أدلى به ممثل كندا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر نيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، والتي نحن من أعضائها.

أؤكد على التزام بلدي بوضع وتنفيذ جدول الأعمال هذا. وأعيد تأكيد اقتناعنا بأن المرأة عنصر نشط للسلام وفاعلة رئيسية في منع نشوب النزاعات والبحث عن استجابات فعالة ومجدية للأزمات الحالية.

يدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام حتى يمكن أن تساهم بشكل كبير في صون وتوطيد السلم والأمن الدوليين. ومن بين الدروس المستفادة لدينا من عمليات السلام هو اقتناعنا بأنه لتحقيق مشاركة مفيدة حقا للمرأة يجب علينا أن نتجاوز مجرد وجود النساء والشابات في عمليات السلام. لا يتعين ضمان وجودهن فحسب بل ويجب الاستماع إلى أصواتهن وإدراج اقتراحاتهن. هذا هو السبيل الوحيد لجعل عمليات السلام تحويلية وشاملة ومستدامة.

لقد وضعت السلفادور خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢، مما يعكس استعدادنا للوفاء بالتزاماتنا وتحديد الأهداف وفقا لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. تسلط هذه الخطة الضوء على دور المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية، وخاصة في تعزيز السلم والأمن. كما أنها تسعى إلى إدماج منظور جنساني في مشاركة السلفادور في عمليات حفظ السلام من خلال التدريب الجنساني لأفراد قوات الأمن وتدابير لزيادة تمثيل المرأة في الأمن الوطني والدولي.

ونتيجة للتغيير الذي طرأ على قيادة حكومتنا وفي ضوء الجهود الحالية لمكافحة العنف وانعدام الأمن، سنجري عملية حوار شاملة لتحديث خطة عملنا الوطنية، والتي نأمل من خلالها تكثيف الجهود لإقامة مجتمع أكثر ديمقراطية.

نحن نعتقد أنه من المهم توفير مساحات أكبر في الأمم المتحدة للبلدان التي لديها خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل تبادل تجاربها والدروس المستفادة، مما سيتيح لنا ليس التعلم مما فعلته دول أخرى تحقيقا لهذه الغاية فحسب بل

وسيتيح لنا أيضا إطلاق مبادرات تعاون تساعد في تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لدى السلفادور التزام تاريخي بعمليات حفظ السلام، وقد زادت هذا العام من مشاركة النساء من قواتنا المسلحة والشرطة المدنية الوطنية فيها بنسبة ٤٠ في المائة. هؤلاء النساء يتلقين تدريبات متخصصة في قيادة المروحيات والمشاركة في أطقمها، وتعزيز المؤسسات، والأنشطة الصحية بصفتهن طبيبات متخصصات، على سبيل المثال لا الحصر. وقد قمنا في الآونة الأخيرة أيضًا بنشر أول امرأة تعمل بصفتها مراقبة عسكرية، وذلك في بعثة جنوب السودان. إننا نرحب بإنشاء آليات مختلفة لمواصلة زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ونرحب في هذا الصدد بالقيادة المبتكرة لمبادرة ”إلسي“ الخاصة بالحكومة الكندية من أجل المرأة في عمليات السلام.

فيما يتعلق بآخر تقرير للأمين العام (S/2019/800)، نود أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء ازدياد العنف الجنسي والعنف الجنساني واستبعاد النساء من العمليات السياسية والوساطة، وكذلك إزاء عدد الهجمات ضد حفظة السلام النساء.

ستتاح النسخة الكاملة لبياننا على شبكة الإنترنت.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المستأنفة.

يدعو الأمين العام في تقريره (S/2019/800) إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة. كما يذكّر الدول الأعضاء أن الالتزامات لم يقابلها اتخاذ إجراءات. وفي الإحاطة التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أشار إلى الزيادة المثيرة للقلق في أعمال العنف السياسي التي تستهدف المرأة في المناطق المتضررة من النزاعات. وأبلغ عن زيادة مثيرة للقلق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقد ذكّرنا الأمين العام بأن التفاوتات العميقة تعني أن احتمال حصول المرأة على التعليم والصحة والفرص الاقتصادية هي أقل بكثير من احتمال حصول الرجال عليها في المناطق المتضررة من النزاع. والفجوة بين الكلام والتنفيذ تدمي القلب. يؤكد تقرير الأمين العام أننا نواجه تزايد القصور في التنفيذ، وتواجه الأمم المتحدة أزمة ثقة، وكلا الأمرين يغذي الشك في التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحن نعرض أنفسنا للخطر بتجاهلها.

هناك جانب من خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتصل بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أود على وجه الخصوص تسليط الضوء عليه. يتزايد وجود عمليات حفظ السلام في المناطق المعرضة لأزمة المناخ، بينما يزداد عدد النزاعات التي تطلقها هذه الأزمة أو تزيد من حدتها. إن الإجهاد المائي، والتصحر، واستنفاد الموارد الغذائية، والظواهر الجوية القصوى كلها تغذي النزاع أو تزيد من حدته. يقرّ إعلان ”بو“ الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ عام ٢٠١٨ بتغير المناخ بوصفه أكبر خطر يواجه شعبنا وبلداننا – وهو منظور تتشاطره العديد من البلدان الأخرى بصورة متزايدة.

وعلى الصعيد العالمي، نعلم أن الغالبية العظمى من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الوقت الراهن وبعثاتها السياسية وبعثاتها لحفظ الأمن توجد في مناطق تتأثر تأثراً شديدا بأزمة المناخ. وربما يغذي هذا الجانب أو ذاك من الأزمة أو يساهم في تفاقم مستويات النزاع. وتدعو الحاجة المتزايدة إلى أن يكون إطار المرأة والسلام والأمن مسترشداً بأزمة المناخ. والأمر ليس كذلك اليوم. فالغذاء يُستخدم كسلاح في النزاعات، والماء يُستخدم كسلاح في النزاعات، والصحة والتعليم يُستخدمان كسلاح في النزاعات، والشؤون الجنسانية تُستخدم كسلاح في

النزاعات. وكلها تؤثر على المرأة بقسوة وشدة ووحشية أكبر. ستحتاج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتدخلات السياسية للمنظمة في مناطق النزاع إلى الرد على ذلك على نحو متزايد. ولا يزال هناك عدد كبير جداً من الخطوات التي ينبغي اتخاذها.

ولن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على الحاجة إلى المشاركة المتساوية للمرأة في عمليات السلام والوساطة وحل النزاعات وبناء السلام. فمن المرجّح أن ينجو السلام من المصاعب إذا كانت المرأة تتصدّر المشهد. ونعلم أيضاً أن من المرجّح عودةَ المناطق الهشة إلى النزاع وأن المرأة تعاني بشكل غير متناسب عندما يحدث ذلك. وعندما تدخل المرأة في صميم بناء السلام، نلمس تحسّناً أفضل بكثير في التكامل بين التدخلات الإنسانية والإنمائية والأمنية. وينتج عن ذلك استمرارية السلام. وتنخفض فرص الانزلاق إلى النزاع نتيجة لذلك. واللافت أن الرجال يستفيدون أكثر بكثير عندما تتم استعادة الأمن.

كما تولي الأمم المتحدة مزيداً من الاهتمام لدور المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن. وتضطلع عمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن – لا سيما هذا الأسبوع – بالفعل بأدوار هامة في الوساطة في النزاعات الناجمة عن تغير المناخ، كما يجري بشأن حقوق رعي الماشية والحصول على المياه. وقد صار هذا الدور واضحاً بشكل متزايد. وتمثل الزيادة في مشاركة المرأة في حفظ الأمن جزءاً مهماً جداً من الحل، ولكنها ليست سوى نقطة البداية. وتفخر فيجي بأن النساء يشكلن أكثر من ٤٠ في المائة من أفراد الشرطة الفيجية المنتشرين في عمليات الشرطة للأمم المتحدة اليوم في جنوب السودان ودارفور. ونحن على وشك تحقيق هدف وجود ١٨ في المائة من النساء في جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتستجيب تلك الالتزامات لخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. غير أن الأهم من ذلك بكثير هو أنها تستجيب لرؤانا المستمدّة من ٤٠ عاماً من عمليات حفظ السلام. وتتمتع النساء من حفظة السلام بمهارة أفضل في نزع فتيل التوترات والتعرف على العلامات المبكرة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. كما أن النساء يملكن دائماً رؤية أكثر استشرافاً في تحديد عوامل الإنذار المبكر للنزاع.

وسيتم عما قريب نشر النص الكامل لهذا البيان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على استئناف هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة هامة مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على شهاداتهم وعلى العناصر الهامة المقدمة.

إن مناقشة اليوم رمزية للغاية، إذ تمهّد السبيل للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فبعد ٢٠ عاماً تقريباً على اتخاذه، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الالتزامات المعلنة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني – في حفظ السلام وتسوية النزاعات ومنع نشوبها – وبين التنفيذ العملي في الميدان بسبب تعدد العقبات التي تطورت على مر العقود. وهذا يطرح سؤالاً حول الأسباب، التي لا حصر لها والمتعددة الأبعاد، التي تفسر استمرار الفجوة بين الأهداف المعلنة، من جهة، وتنفيذها من جهة أخرى. ورداً على هذا السؤال، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولاً، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع نشوب النزاعات وتجنب الأزمات. فمنع نشوب النزاعات ركيزة أساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو أيضاً جزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن الأمر لا يقتصر على إنهاء الحروب والعنف؛ فالهدف هو معالجة الأسباب الجذرية والعوامل

والعلامات التي تنذر بنشوب النزاعات، والإدماج المنهجي للنهج الجنساني في عمليات السلام. ثانياً، يجب تعزيز المساواة بين الجنسين ويجب أن تحترم حقوق النساء والفتيات، فلا غنى عن ذلك لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ثالثاً، هناك حاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز الوصول إلى العدالة بالنسبة لضحايا العنف الجنسي. رابعاً، يجب إدراج المنظور الجنساني في هيكل الأمم المتحدة للاستدامة والسلام.

ومن أجل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أطلقت المملكة المغربية عدداً كبيراً من المبادرات وتشارك بنشاط فيها، بما في ذلك شبكة مراكز التنسيق بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، وشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وشبكة الوسيطات العربية، وكذلك التحالف العالمي لشبكات الوسيطات. وعلاوة على ذلك، نظم المغرب مؤتمراً دولياً بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن والتنمية بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي تناول المسائل المتعلقة بدور المرأة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات ومسألة القضاء على نزعة التطرف.

كما ينظم المغرب أيضاً تدريباً للأئمة والدعاة من العديد من البلدان الأفريقية والبلدان الأوروبية والعربية لتعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمبادئ الحقيقية والسلمية للدين، التي تستند إلى التسامح وقبول الآخر.

ويتم بانتظام نشر أفراد من النساء المغربيات في وحدات القوات المسلحة الملكية. وفي الوقت الراهن، تنتشر ٣٧ امرأة مغربية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المهم الإشارة إلى أن عدد النساء المنتشرات في نهاية عام ٢٠١٧ بلغ ثماني نساء فقط، بينما لم توجد أي امرأة منهن في عام ٢٠١٦.

تتضمن قوة الانتشار السريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم وحدة محددة تتألف من أفراد من الإناث. وبالمثل، حقق المغرب نسبة ١٥ في المائة من خبراء البعثة والمراقبين العسكريين في هذه الفئة المستهدفة. وينشر المغرب أيضاً مراقبات عسكريات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي سياق حماية الأطفال ومنع نشوب النزاعات، انضمت المملكة المغربية مؤخراً إلى إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وأخيراً، يسرني أن أعلن أن المملكة المغربية وصلت إلى مرحلة متقدمة من وضع خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، في إطار عملية شاملة تضم جميع الإدارات الوزارية المعنية وممثلي المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أقترح على الزملاء أن يدخلوا مباشرة في موضوع بياناتهم. ولن ننزعج لا نحن ولا جنوب أفريقيا إذا لم يقدموا الشكر والتقدير لنا رغم أن ذلك لطف منهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كرواتيا.

السيد دوغان (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مع مراعاة جميع البروتوكولات، تؤيد كرواتيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

نظرًا لتجربة كرواتيا المحددة المتمثلة في أنها عاشت الحرب والتعافي بعد انتهاء النزاع في التسعينات، لإنه يمكنها أن تشهد بأن النساء لا يتحملن عبئًا غير متناسب أثناء النزاعات فحسب، بل وبأن لهن دورا لا غنى عنه في إنهاء الحروب وبناء السلام وإدارة فترة ما بعد النزاعات.

وقد اتخذت كرواتيا على الصعيد الوطني خطوات لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها وكفالة إدماج المبادئ التوجيهية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياساتنا وممارساتنا على الصعيد الوطني من خلال خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وساهم تنفيذ الخطة في زيادة مشاركة المرأة وقيادتها في قوات الأمن الوطنية وفي البعثات والعمليات الدولية. وتتجاوز كرواتيا في الوقت الحالي توصيات الأمم المتحدة بشأن مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام حيث نشرت وحدات تضم حوالي ٢٠ في المائة من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم كرواتيا في التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تنفيذ دورة تدريبية دولية متكاملة تنظمها الأمم المتحدة للشرطيات الأجنبيات. وعلاوة على ذلك اعتمدت كرواتيا قانون عام ٢٠١٥ بشأن حقوق ضحايا العنف الجنسي خلال الحرب التي دارت داخل الوطن، والذي يقدم الدعم والاعتراف والتعويض للضحايا، وهو ما يعتبر مسؤولية الدولة حتى لو لم يتم العثور على الجناة أو تقديمهم إلى العدالة.

وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا نرى فرصة للتفكير فيما تم إنجازه وما لا يزال يتعين القيام به. وكما يوضح أحدث تقرير للأمين العام (S/2019/800)، فإننا لا نزال نعيش في عالم تُستبعد فيه المرأة من عمليات السلام والعمليات السياسية بينما تتواصل الانتهاكات الجسيمة وأعمال العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك العنف الجنسي. وتظل حماية المرأة في النزاعات المسلحة، بالتوازي مع تعزيز إسهامها في عمليات السلام وإعادة بناء مجتمعاتها المحلية، تشكل تحديا حاسم الأهمية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن منع العنفين الجنسي والجنساني واسعي النطاق أو المنهجيين يبدأ في أوقات السلم عندما ينبغي أن تمنع القوانين الوطنية المواقف المتساهلة معهما في وقت الحرب. وينبغي أن تكون التوصية العامة رقم ٣٠ الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي تنص على أن حماية حقوق الإنسان للمرأة في جميع الأوقات وتعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه، وضمان الإدماج الكامل لتجارب المرأة المتنوعة في جميع عمليات صنع السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار، من الأهداف الهامة بالنسبة لجميع البلدان. لذلك فإننا بحاجة إلى تحسين التعاون والتنسيق بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومختلف المكلفين بولايات من الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة التي تتناول حماية المرأة وتمكينها.

وفي الختام أغتنم هذه الفرصة لأسترعي انتباه المشاركين إلى النصب التذكاري البارز المطل على جهة نهر إيست ريفر والذي يجسد بالإضافة إلى كونه الأطول على الأرض التي يوجد عليها مبنى الأمم المتحدة جوهر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إنه يمثل امرأة تمتطي حصانًا وتحمل غصن زيتون في إحدى يديها ومجسم للكرة الأرضية في يدها الأخرى وتقود شعوب العالم نحو السلام. ويتعين علينا توحيد الجهود – جهود المجتمع المدني والدول الأعضاء والنساء والرجال – لمتابعة قيادتها الرمزية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالترحيب بقيادة جنوب أفريقيا في عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت واستعداد رئاسة المملكة المتحدة لاختتامها.

منذ مرور ما يقرب من عقدين على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع، أحرزنا بالتأكيد تقدماً ملموساً فيما يخص مشاركة النساء والفتيات، لكن هذا التقدم لا يزال غير متكافئ والتحديات المتبقية ليست هينة. ولا يزال العنف المنهجي المرتكب ضد النساء والفتيات ينتهك بشكل غير متناسب أبسط حقوقهن الأساسية ويضعهن في وضع غير ملائم

ويتركهن خلف الركب. وفي مواجهة هذه الحالة لا يمكن للدول والمجتمع بشكل عام التراخي ناهيك عن عدم الاكتراث. ونرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين (S/2019/800) ودعوته إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإحداث تغييرات حقيقية.

إن الصلة التي لا يمكن تفاديها بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتطلب تعزيز الدور التشاركي للمرأة وقيادتها كأساس لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويتطلب العدد المتزايد باستمرار من النزاعات الاجتماعية مشاركة المرأة على وجه الخصوص لأن الحفاظ على حيز لأصوات النساء أمر ضروري لتعزيز قنوات أي عملية ديمقراطية والحفاظ عليها مفتوحة. إن نطاق التنمية الذي نطمح إليه يكرس الإدماج والمساواة كقيم أساسية للعملية. وهذا هو السبب في أنه من الضروري عكس اتجاه هذا الإقصاء المستمر والاعتراف بالدور البارز الذي تقوم به المرأة كعامل من عوامل للتغيير، والتي تعتبر مشاركتها الكاملة في تصميم ووضع وتنفيذ القرارات أمرا إيجابيا بلا جدال وتفضي إلى عمليات سلمية وبناءة. ومن الضروري والملح أيضًا زيادة الموارد لحماية حقوق الإنسان حتى لا تكون في نهاية المطاف غير كافية لحالة الضعف التي تستبقى فيها المرأة.

لقد شهدنا في مناطق مختلفة من العالم كيف تشكل النزاعات سياقات للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة التي هي أسوأ في حالة المدافعات عن حقوق النساء. وهناك حاجة ملحة لإلغاء التشريعات التمييزية وإزالة الحواجز الثقافية والسلوكية والقوالب النمطية الجنسانية، من بين جوانب أخرى من شأنها التقليل من حقوق المرأة وقيمتها في جميع المجالات التشاركية في المجتمع.

وكما أشرنا من قبل، فقد تزايدت مستويات التطرف المصحوب بالعنف وتحولت إلى أسوأ أشكال العنف ضد المرأة، باستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب. ويأخذ الالتزام الواقع على عاتق الدول من أجل تعزيز العمل الجماعي والخطط والاستراتيجيات الوطنية معنى أكبر عندما يتم قياس الضرر والخسارة بالأرواح البشرية. ولن يكون تمكين المرأة ممكنًا إلا إذا تمكنا نحن كمجتمع من التغلب على ضرر الإقصاء واتخاذ إجراءات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب والسلوكيات الأخرى التي تؤدي إلى تآكل أي عملية لحل النزاعات.

وفي المرحلة الحالية من غير المقبول مواصلة النقاش والتشكيك في قيادة المرأة وحقها في شغل مناصب رفيعة المستوى أو مشاركة ١٠٠ في المائة من السكان على قدم المساواة في أي مجال من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في الختام يرى وفد بلدي أن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا يستتبع بالضرورة اعتماد مجلس الأمن لتدابير جديدة بل القدرة على المطالبة بالامتثال التام بدون استثناء للأحكام الحالية بما في ذلك ما يتعلق بمساءلة مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع.

وسيكون النص الكامل لبيان بنما متاحا على البوابة الموفرة للورق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد خاندكار (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونتوجه بالشكر إلى وفد جنوب أفريقيا على بدء هذه المناقشة وعلى تسليط الضوء على قضية المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن مرة أخرى من خلال اقتراح قرار جديد (القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)) الذي اعتمد بالإجماع وهو الأمر الأهم.

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٠، اضطلعت بنغلاديش بصفتها عضوا غير دائم في المجلس بدور قيادي في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن. وتلت القرار عدة قرارات أخرى تهدف إلى تعزيز العملية وإيجاد توافق في الآراء بشأن الضعف الشديد للمرأة في حالات النزاعات وتعزيز قدرة المرأة على المشاركة في مفاوضات السلام وبنائه وحفظه.

يعكس تقرير الأمين العام هذا الشهر بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) إحراز بعض التقدم. ولكن لا تزال هناك تحديات كثيرة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتزايد العنف السياسي الذي يستهدف المرأة. ويمكننا جميعا، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن نيسر الإجراءات الموصى بها في التقرير فيما يتعلق بمجالات مثل المساءلة والمشاركة المجدية للمرأة – ولا سيما في عمليات صنع القرار – وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام يدعو إلى تمكين الناس، ولا سيما النساء والشباب، الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن ذلك عنصر تكميلي لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

ويتسق إسهام بنغلاديش المتزايد بحفظة سلام من الإناث مع التزامها تجاه الأمم المتحدة. ونحن نؤيد تأييدا قويا مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ونشيد بجهوده الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في التعيينات في المناصب العليا في ظل استراتيجيته للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة.

وتتمثل حالة بعينها في بنغلاديش متصلة بشكل مباشر ببرنامج المرأة والسلام والأمن، جديرة بالذكر، في التقارير الكارثية عن أعمال الاغتصاب والعنف والانتهاك الجنسيين المرتكبة ضد النساء والفتيات من طائفة الروهينغيا عندما فررن من ولاية راخين في ميانمار في آب/أغسطس ٢٠١٧.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، على إبقاء المجلس على علم بالمسائل المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات من طائفة الروهينغيا. وينبغي لأعضاء المجلس أن يتخذوا إجراءات حاسمة في الرد على مختلف التقارير المتعلقة بالعدالة والمساءلة في ذلك الصدد. ويتعين أن يحتل ذلك الأمر مكانا بارزا في مداولات المجلس في المستقبل.

وتعمل بنغلاديش على إعداد خطة عملها الوطنية الأولى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتسلم الخطة المقترحة بالآثار السلبية للنزاع على النساء والفتيات، كما تعطي الأولوية لحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين في جميع الجوانب، وتكفل مشاركة المرأة على قدم المساواة وفي أدوار قيادية في جميع عمليات بناء السلام. إن العديد من البلدان تواجه، لدى إعدادها خطط عملها الوطنية، العديد من الثغرات والتحديات والقيود. ويمكن تيسير تلك العملية بالتزامات سياسية حازمة بتحويل الأقوال إلى واقع ومشاركة قوية من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ ما جاء في تقرير الأمين العام. وكذلك يمكن للالتزامات في تلك المجالات أن تشكل جزءا من الأهداف العامة للذكرى السنوية العشرين لخطة المرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من استمرارنا في بذل وسعنا من أجل تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مجالات حياتنا، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويظل حشد الموارد المالية بصورة متزايدة ومتواصلة ومنسقة، بما في ذلك من خلال تخصيص الأموال، يكتسي أهمية رئيسية في تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

سيصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وتتيح عشية هذه المعالم الهامة فرصة للتفكير في ما قمنا به لوضع المرأة في صميم جهود منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود بناء السلام وفي ما لا يزال يتعين القيام به. وعلى الرغم من أننا نقر بالإنجازات التي تحققت على مدى العقدين الماضيين، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع مستويات معاداة المرأة المصحوبة بالعنف واستخدام العنف الجنسي والجنساني كسلاح من أسلحة الحرب والافتقار إلى إقامة العدل وتقديم الدعم لضحايا ذلك العنف.

إن رومانيا تدمج الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب الأمن والاستقرار الوطنيين. ومن ضمن التدابير التي اتخذها بلدي لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن تخصيص ٢ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي للدفاع عن تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار محليا ودوليا على السواء ودعمه. إننا نشجع الوصول المنصف للرجال والنساء – الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين على السواء – إلى جميع مستويات التسلسل الهرمي، بما في ذلك المناصب القيادية والتنفيذية، مع رصد الامتثال لمعايير الاختيار القائمة على الأداء. وقد قامت وزارة الدفاع الوطني الرومانية بدور رائد في تعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني عن طريق إنشاء مكتب لإدارة الشؤون الجنسانية وهيكل مسؤول عن التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أنشأنا، في ذلك الصدد، فريق تنفيذ وطنيا يتألف من ممثلين من مختلف الوزارات وممثلين عن المجتمع المدني. وقد فرغ الفريق من وضع خطة العمل الوطنية في أيلول/سبتمبر، ومن المتوقع أن تعتمدها الحكومة بنهاية كانون الأول/ديسمبر.

إن حفظة السلام من النساء يضطلعن بدور لا غنى عنه في إرساء الأسس اللازمة لصون السلام في مناطق النزاع، وقد ثبت أن لوجود المرأة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أثرا إيجابيا على السكان المحليين. ونظرا لكون النساء والأطفال الأكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا للعنف، فإن التغلب على الحواجز الاجتماعية والثقافية وإشاعة الإحساس بالأمن والثقة بصورة آكد في صفوف الضحايا والمجتمعات المحلية يكون أسهل على حفظة السلام من الإناث. إن بلدي مناصر قوي لإدماج المرأة في الوحدات المنتشرة ضمن بعثات حفظ السلام. ولدينا مثال ناجح من أفغانستان، حيث وفرت رومانيا أفرقة مشاركة نسائية، تمكنت من التحاور بانتظام مع النساء المحليات وبناء الثقة في بيئة معقدة للغاية.

وكان الاستماع إلى صوت المرأة، خلال رئاسة رومانيا للجنة بناء السلام في ٢٠١٨، على رأس جدول أعمالنا. وقد أدرج موضوع تمويل البعد الجنساني لبناء السلام، في ذلك الصدد، في الدورة السنوية للجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، التقيت خلال زيارات العمل التي قمت بها العام الماضي إلى منطقة الساحل وغرب أفريقيا، بوصفي رئيسا للجنة بناء السلام، جماعات المجتمع المدني النسائية والقيادات النسائية، الأمر الذي أتاح لي شرف التوصل إلى فهم أفضل لمدى ضرورة إدراج النساء في جميع عمليات السلام وكفالة مشاركتهن على جميع مستويات المجتمع بغية تحقيق السلام الدائم. وقد واصلت لجنة بناء السلام هذا العام برئاسة كولومبيا، استخدام دورها في عقد الاجتماعات والاستشارات لتوفير منبر للنساء العاملات في مجال بناء السلام.

وتؤيد رومانيا مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام تأييدا قويا. ومن دواعي اعتزازي أن أعلن أن رومانيا قد

تجاوزت بالفعل هدف مشاركة المرأة في عمليات السلام بنسبة ١٦ في المائة في ٢٠١٩. وفي الواقع تشكل النساء ١٧ في المائة من مراقبي رومانيا العسكريين وضباط الأركان، فضلا عن ٢١ في المائة من وحدات شرطتنا المنتشرين حاليا في عمليات حفظ السلام. كما إن رومانيا بصدد زيادة عدد أفراد الأمن المدربين لمنع ومواجهة العنف الجنسي والجنساني، وهي تدعم مكتب المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتزويدها بخبير في القانون العسكري.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأن هناك حاجة ماسة إلى زيادة العمل وتقليل الكلام. وأتطلع إلى تقييم جميع جهودنا في عام ٢٠٢٠. وستظل رومانيا منخرطة انخراطا تاما في هذا الشأن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة تريباتي (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر المملكة المتحدة على مواصلة ذلك.

إن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لنجاح جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام المستدام. والأمر لا يقتصر فقط على إعمال حقوق المرأة، وإنما يشمل كذلك بناء مجتمعات سلمية. وتوجد أدلة كافية تثبت أن عمليات السلام تكون أوفر حظا في النجاح عندما تشارك فيها المرأة مشاركة كاملة. ومع ذلك لا تزال المرأة، بعد مرور عقدين تقريبا من إضفاء الطابع الرسمي على خطة المرأة والسلام والأمن، تواجه الاستبعاد وتهمل شواغلها في عمليات السلام. وقد آن الأوان لترجمة الأقوال إلى أفعال. وتؤكد المبادرات الإقليمية، مثل شبكة القيادات النسائية الأفريقية، على أن المرأة في طليعة الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات سلمية.

ولا بد من دعم القيادة الباسلة للنساء الأفغانيات في إحلال السلام في مجتمعاتهن وفي البلد. كما إننا كذلك في حاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشأن الجنساني في اتفاقات السلام. ولا يزال العنف ضد المرأة والفتاة الذي يرتكبه الإرهابيون متفشيا. ويتواصل قهر النساء في الأماكن العامة والخاصة في جميع الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ومن المهم أن يسعى المجلس إلى الإدماج الفعال للاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في نظم الجزاءات، بما في ذلك عن طريق إدراج الكيانات الإرهابية الضالعة في العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة ضمن قوائم الجزاءات.

وإذ يناقش الجميع عملنا الجماعي اليوم، ظل أحد الوفود يجتر خطابا عن حقوق المرأة في بلدي. وذلك الوفد يمثل نظاما ظل يصدر الإرهاب والإيديولوجيات الرجعية المتطرفة ويخنق صوت المرأة من أجل تحقيق مكاسب سياسية ضيقة. وقد أدى ذلك إلى تدمير حياة أجيال من النساء وأسرهن في منطقتنا وخارجها. وقد أصبح إصدار ادعاءات لا أساس لها من الصحة من دون أي صلة بجدول الأعمال قيد النظر غذاء رئيسيا لذلك الوفد. وقد حدث ذلك، ليس في وقت سابق خلال هذه المناقشة فحسب، بل كذلك أثناء المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي عقدت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر أثناء جلسة المجلس ٨٦٤٨ (انظر S/PV.8648). إننا نرفض بشدة هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. فالمجلس لم يعر أي اهتمام لهذا الخطاب المضلل في الماضي، ونحن على ثقة بأنه سيواصل تجاهله لضمان عدم استخدام هذه الخطة كحيلة لتعزيز الطموحات الإقليمية.

إن الآثار الإيجابية لزيادة مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مُعترف بها تماما في خطة المرأة والسلام والأمن. ومن خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، تلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن عن طريق

زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد المدنيين والنظاميين في عمليات حفظ السلام. وقد استكمل ذلك باستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين. وعلى الرغم من ذلك، لا تمثل النساء سوى ٤,٢ في المائة من الأفراد العسكريين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب علينا أن نشجع مشاركة وحدات نسائية بالكامل من أجل تحقيق الأهداف المحددة في هذا الصدد.

غير أننا نلاحظ أنه لاستيعاب من لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم بتوفير وحدات نسائية بالكامل، تُمنح الأفضلية للوحدات المختلطة عن طريق تخفيف أطر السياسة العامة. وإذا استمر هذا الأمر، فإننا لن نتمكن من تحقيق أهدافنا المحددة. وتظل الهند ملتزمة بزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام، وقد نشرت فريق المشاركة النسائية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام.

وسنواصل العمل من أجل المشاركة المجدية للمرأة في مسائل السلام والأمن. وسيظل العمل المعياري خارج المجلس وتجربة الهند في مجال تعميم القيادة والمشاركة السياسية النسائية يلهمان إجراءاتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة تيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد اليونان البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وتود أن تضيف ما يلي.

تُقر اليونان بأن هناك حاجة ملحة لتعزيز المنظور الجنساني في صياغة وتنفيذ جدول أعمال السلام والأمن الدوليين، الذي لا يعامل النساء والفتيات بوصفهن ضحايا النزاعات المسلحة فحسب. ولكن، أولا وقبل كل شيء، باعتبارهن عناصر بمقدورها إحداث التغيير السلمي والديمقراطي. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي مجددا التزامه بتعزيز الجهود الدولية من أجل التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن على جميع المستويات بصورة متسقة وموجهة نحو تحقيق النتائج. وتقوم اليونان حاليا بصياغة خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وينطوي وضع خطة العمل على عملية قائمة على المشاركة يُتوقع منها أن تركز أساسا على القطاعات التالية ذات الأولوية.

أولا، بسبب الأزمة غير المسبوقة فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين التي لا تزال تؤثر على بلدي، من المتوقع أن نبني على السياسة الوطنية بشأن اللاجئات وطالبات اللجوء والفتيات اللواتي هربن من ديارهن بسبب النزاعات المسلحة المحتدمة في بلدانهن الأصلية. ثانيا، تهدف خطة العمل إلى تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار والقيادة. ثالثا، بما أنها أول أداة للسياسة العامة الوطنية من نوعها، فهي تسعى إلى التعريف بخطة المرأة والسلام والأمن من خلال تثقيف مقرري السياسات ومسؤولي الإدارة العامة وعامة الجمهور وتدريبهم وبناء قدراتهم وتوعيتهم بشأن الطابع الشامل للخطة وجوانبها المختلفة.

وعلاوة على ذلك، بغية تعزيز اتساق السياسات، فإن اليونان تواصل التركيز على حماية حرية وسائط الإعلام من الانتهاكات والتجاوزات، مع التركيز بوجه خاص على سلامة الإعلاميات العاملات في بيئات النزاع. ويرد هذا الجانب في قرار اللجنة الثالثة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب (A/C.3/74/L.45)، الذي سيقدمه بلدي مرة أخرى هذا العام، إلى جانب الأرجنتين والنمسا وكوستاريكا وفرنسا وتونس. وبالإضافة إلى ذلك، وباعتبار اليونان مؤيدا قويا لتعددية الأطراف، فإنها تواصل معالجة المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة والمحافل الإقليمية الأخرى.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الهدف النهائي هو منع نشوب النزاعات واستدامة السلام وتوطيد مجتمعات ديمقراطية شاملة للجميع وقادرة على الصمود وتنعم بالعدالة والمساواة بين الجنسين. ولذلك، فإننا لن نتمكن من ضمان عدم ترك النساء والفتيات خلف الركب إلا بإعطائهن صوتا وتعزيز مشاركتهن المجدية في اتخاذ القرارات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر ممثلة اليونان بصفة خاصة على احترامها للحد الزمني لأننا، كما سمعت بعض الوفود من قبل، ملزمون بألا نتجاوز مدة أربع دقائق لكل متكلم. وإذا لم نفعل ذلك، فلن تتمكن جميع البلدان والمنظمات من التكلم اليوم. وأود أن أذكر الممثلين بأن ضوء الميكروفون يومض بعد أربع دقائق، وحبذا لو ينبههم زملاؤهم إليه إن لم يروه. وسأضطر إلى أن أطلب من الممثلين إنهاء ملاحظاتهم إن لم يفعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد موسى (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يضم وفد جيبوتي صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئة وفد المملكة المتحدة على تعجيلها بتنظيم استئناف المناقشة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن في وقت مبكر من فترة رئاستها. وهذا يدل على الالتزام العميق للمملكة المتحدة بهذه المسألة.

ونرحب باتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) بالإجماع. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره السنوي بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (S/2019/800) وعلى اهتمامه الشديد بخطة المرأة والسلام والأمن. ونحيط علما بتوصياته الواردة في نهاية التقرير.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوقت طويل، أظهرت النساء الجيبوتيات، فضلا عن العديد من النساء الأفريقيات الأخريات في جميع أنحاء القارة، قيادة سياسية كبيرة وقمن على نحو قوي بوضع رؤية بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ونرى أنه من المهم أن نخلد ونوثق إسهاماتهن المفيدة في السلام في أفريقيا لصالح الأجيال المقبلة.

لقد كانت مشاركة المرأة في عمليات السلام حاسمة في مؤتمر السلام الوطني للصومال، أو مؤتمر جيبوتي، الذي عُقد في عرتة، وهي مصيف يقع جنوب جيبوتي، قبل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بستة أشهر. وبمبادرة من فخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي، وخلافا لما وقع في مؤتمرات المصالحة السابقة بشأن الصومال، فقد شمل مؤتمر عرتة مشاركة المرأة الصومالية مشاركة واسعة. وقد كان من المرجح أن يؤدي إشراك النساء المعنيات إلى تعزيز مقررات المؤتمر. والواقع أن إعلان عرتة مكننا من تشكيل الحكومة الانتقالية ثم إحياء الحكومة الصومالية في عام ١٩٩١، مما مكن الصومال من استعادة مقعده في الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية.

وفي منطقة القرن الأفريقي، نعتز بأننا إحدى الدول الأعضاء الفاعلة فيما يتعلق بإشراك المرأة في القيادة السياسية من خلال الإصلاحات الرامية إلى القضاء على العقبات التي تواجه المرأة. وقد بدأ هذا العام بسن مشروع قانون لزيادة حصة المرأة الجيبوتية من ١٠ إلى ٢٥ في المائة في الجمعية الوطنية. إن نظام حصص يجعل قضايا الشمول أكثر وضوحا ويشكل وسيلة فعالة ومجدية لضمان أخذ المساواة بين الجنسين على محمل الجد داخل المؤسسات السياسية. واليوم، تمثل المرأة الجيبوتية ٣ في المائة من الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم في عمليات حفظ السلام في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور. وندرك أن هذا العدد عدد ضئيل، لكننا ملتزمون بمواصلة تنفيذ الخطة والتدابير الرامية إلى زيادة عدد النساء في العمليات المقبلة لحفظ السلام التي يجري النظر فيها.

ونرحب ببعثة التضامن المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن إلى جيبوتي، بقيادة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي بشأن المرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، التي قامت بتقييم الإنجازات التي تحققت في مجال تمكين المرأة. كما نُظم في جيبوتي في الشهر الماضي المعتكف الرفيع المستوى العاشر للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وقد ركز على تحديد إجراءات ملموسة لضمان الحوكمة الرشيدة في القطاع الأمني وإصلاحاته الفعالة، التي تكتسي أهمية حاسمة في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وفيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن.

إن النزاعات في أفريقيا أحد الدوافع الرئيسية للتشريد القسري عموما. فالمرأة هي الضحية الرئيسية لتهريب البشر والاتجار به نتيجة لهذا التشريد. ويثير منشور صدر مؤخرا عن المركز الأفريقي للدراسات الاستراتيجية القلق إزاء سعي الجماعات المتطرفة العنيفة والشبكات الإجرامية إلى السيطرة على طرق الاتجار وإيراداته، التي تقدر ب ٧٦٥ مليون دولار سنويا فيما يتعلق بالطريق عبر الصحراء الكبرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): الجبل الأسود يؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك، وكعضو في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم المجموعة التي تضم ٥٦ دولة. إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من الاضطلاع بأنشطة عديدة، فإنها لم تترجم إلى تغييرات حقيقية على أرض الواقع. فلا تزال الحواجز العملية والمؤسسية تمنع المرأة من المشاركة الكاملة والجوهرية في جميع عمليات السلام. وفي عالم اليوم المعولم، وفي ظل التهديدات الأمنية والتحديات الاستراتيجية البالغة التعقيد والسريعة التغير، تعد المشاركة النشطة وعلى قدم المساواة بين الرجل والمرأة شرطا أساسيا للأمن الشامل والسلام والاستقرار الدائمين.

وكما أكد التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/800)، هذا وقت حرج لاتخاذ إجراءات جريئة وعاجلة لضمان أن تقود الذكرى السنوية في العام القادم إلى التزامات ملموسة وإجراءات فعالة بدلا من الخطب الفارغة. وعلينا بتنشيط جهودنا لمعالجة العقبات المستمرة التي تسبب الفشل مع ما يترتب عليه من عواقب متعددة الأجيال. وفي هذا الصدد، يؤيد الجبل الأسود التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ خطوات صوب تسريع التقدم في تنفيذ هذه الخطة الهامة.

والجبل الأسود مكرس بقوة لتنفيذ جميع القرارات المنبثقة عن برنامج المرأة والسلام والأمن. ويولَى اهتمام أكبر لضمان المشاركة الكاملة والجوهرية للمرأة في قطاع الأمن. ونتيجة للإصلاحات العديدة في هذا المجال، تم تحسين الإطار الاستراتيجي العام، على سبيل المثال من خلال تقريب الجيش إلى شباب السكان من الإناث.

وفي آب/أغسطس الماضي، اعتمدت حكومة الجبل الأسود خطة عملها الثانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. وتحدد خطة العمل بوضوح التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق أولويات ثلاث: زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وحفظ السلام، وحماية النساء والفتيات في مناطق النزاع، وإدماج المنظورات الجنسانية والتربية الجنسانية في عمليات حفظ السلام، فضلا عن آليات تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المصاحبة له. إضافة إلى ذلك، اعتمدت

حكومة الجبل الأسود خطة عملها الثالثة لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١؛ وهي تُعَرِّف المزيد من إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قطاع الأمن.

وقد أنشئت صفحة إعلامية بشأن المرأة في القوات المسلحة على الموقع الشبكي لوزارة الدفاع، تتضمن جميع الأنشطة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حملات إعلامية وفعاليات مفتوحة، بما في ذلك الزيارات المدرسية لجعل القوات المسلحة أكثر وضوحا لدى الشباب من الجنسين. وأدت هذه الأنشطة إلى زيادة الاهتمام بين الشابات من المرشحات في الأكاديميات العسكرية والخدمات العسكرية الطوعية.

وعلى مستوى قطاع الدفاع، يشكل إجمالي عدد النساء العاملات في القطاع نسبة ١٢,٨٢ في المائة. وفي وزارة الدفاع، يبلغ هذا العدد ٤٢,٤٨ في المائة، في حين أن ٩,١٩ في المائة من أفراد القوات المسلحة من النساء. وهذه الأرقام ليست كافية، لكنها تؤكد من جديد التزامنا القوي بمعالجة القوالب النمطية الجنسانية المجتمعية وقلة اهتمام النساء بالمهن العسكرية، من جهة، والوفاء بمعايير الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ومتابعة الإصلاحات الشاملة والتغييرات التحولية في قطاع الدفاع، من جهة أخرى.

وفي الفترة القادمة، سيجري تعزيز نهج متعدد القطاعات من أجل ضمان تحقيق أهداف محددة من خلال معالجة القوالب النمطية الجنسانية المجتمعية التي لا تتعلق حصرا بقطاع الأمن والدفاع ولكن تؤثر على جميع المهن. وهذا في المقام الأول هو التزامنا الأخلاقي والإنساني، فضلا عن تنفيذ المعايير الدولية والقيام بالعمليات العسكرية بنجاح.

ومع اقترابنا من سنة تاريخية بالنسبة لخطة المرأة والسلام والأمن، اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد استعدادنا للتنفيذ الكامل لتلك الخطة، وبالتالي ضمان مشاركة حقيقية للمرأة في عمليات السلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

نود أن نشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم. ونرحب بتركيز مناقشتنا على التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المتصلة به.

لقد استُرعِي انتباه المجلس إلى مسألة المرأة والسلام والأمن قبل ١٩ عاما، نتيجة إدراك ملموس بضرورة إشراك المرأة ومخاطبتها إذا أريد تحقيق هدفها المتمثل في ضمان السلام والأمن على نحو فعال. ومنذ ذلك الحين، واصل المجلس، جنبا إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة، بلورة الإطار المعياري للنظر في خطة المرأة والسلام والأمن، وتحسين جمع البيانات وتحديد الأدوات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). مع ذلك، وكما يشير الأمين العام، فإن الفجوة بين الخطاب والواقع لا تزال صارخة. لذلك، فإن اقتراب الذكرى السنوية العشرين لخطة المرأة والسلام والأمن هي اللحظة المناسبة للتركيز على مزيد من الإجراءات ومواصلة البناء على ما أنشأناه حتى الآن.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا بد لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يتناول مسألة المرأة والنزاع المسلح كأحد المجالات الاثني عشر ذات الأهمية التي يتناولها. وينبغي أن نرمي إلى تحقيق مزيد من التآزر بين تلك الخطط. وفي نهاية المطاف، فإن إعمال جميع حقوق الإنسان للنساء والفتيات وكفالة المساواة بين الجنسين هما أيضا حجر الزاوية في التنفيذ الكامل والفعال لخطة المرأة والسلام والأمن، بما

في ذلك المشاركة الكاملة والجوهرية للمرأة في عمليات السلام وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وتقرير الأمين العام (S/2019/800) يلخص بالتفصيل إنجازاتنا وأوجه قصورنا، فضلا عن عدد من الاتجاهات المثيرة للقلق. وهذه تشمل المستويات القياسية للعنف السياسي الذي يستهدف النساء، وأنماط العنف الجنسي المستمرة، واستمرار العنف ضد النساء صانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وكعضو قادم في مجلس الأمن، ستواصل إستونيا إيلاء اهتمام خاص لخطة المرأة والسلام والأمن. ونرحب بتوصيات الأمين العام الموجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة، على النحو الوارد في تقريره الأخير. ونحن بحاجة إلى ضمان التنفيذ المنهجي المستمر لقرارات مجلس الأمن، وإلى ضمان توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والتحليل الجنساني والخبرة في الشؤون الجنسانية والقيادة والمساءلة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحتاج إلى أن نكون قادرين على رصد التقدم وتتبعه بشكل أفضل. ونرحب بعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن دعما لإدماج خطة المرأة والسلام والأمن في سياقات قطرية محددة، ونشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما قدمته من دعم في هذا الصدد.

يجب إخضاع مرتكبي العنف الجنسي للمساءلة. ودعم الناجيات من العنف، بما في ذلك عن طريق كفالة الخدمات الصحية الشاملة المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وكذلك الدعم النفسي الاجتماعي، عامل بالغ الأهمية في هذا الصدد. يجب تحديد العنف الجنسي دائما كمعيار قائم بذاته للجزاءات. وينبغي أن نواصل تعزيز مشاركة المستشارين في الشؤون الجنسانية ومستشاري حماية المرأة في بعثات الأمم المتحدة. وتقوم إستونيا حاليا بإعداد خطة عملها الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونعتقد أنها أداة رئيسية لتوجيه وتسريع العمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وينبغي أن يكون الهدف الشامل للذكرى السنوية العشرين في عام ٢٠٢٠ هو الالتزام السياسي الكامل والفعال بالعمل. وإشراك جميع أصحاب المصلحة، لا سيما النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الشعبية، أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وبينما يمكننا جميعا تقديم دعم حاسم، فإن الفرق الرئيسي في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيحدث، إلى حد كبير، من قبل الأشخاص المتفانين العاملين في الميدان، الذين غالبا ما يواجهون مخاطر وتهديدات لأمنهم. وسنظل على استعداد للعمل مع المجلس وجميع الشركاء من أجل سد الفجوة بين الخطابة والواقع ولتنفيذ الأهداف التي حددناها معا في عام ٢٠٠٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أطلب من جميع الزملاء حذف بضع فقرات مما يعتزمون قوله؟ خلاف ذلك، لن يتسنى لبعض البلدان أن تتكلم في هذه المناقشة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): غالبا ما تكون النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم أكثر من يعانون من النزاع، ولكن آخر من يتم إشراكه في عمليات السلام وصنع القرار. وهن يشكلن نصف سكان العالم، كما أثبتن أنهن عوامل حفازة للتغيير، ولكن لم يصبحن بعد شركاء على قدم المساواة في تحقيق سلامهن وأمنهن.

والسلام والأمن ليس مسألة منعزلة. إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام يتأثران كثيرا بالنهوض بالتنمية المستدامة، ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق السلام المستدام دون إيلاء الاعتبار الواجب للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. والشابات والفتيات، والمسنات، والنساء ذوات الإعاقة، والمثليات ومزدوجات الميل

الجنسي والمغايرات لهويتهن الجنسية يجب أن يكون لهن جميعا صوتٌ إذا أردنا إحداث التغيير على المدى الطويل.

وما فتئ بلدي يكافح في سبيل السلام والأمن، منذ إنشائه، مع قيام المرأة بدور حيوي. وأظهرت إسرائيل مرارا وتكرارا التزامها بخطة المرأة والسلام والأمن؛ وعلى الرغم من أننا لم نحقق بعد المساواة الكاملة بين الجنسين في هذا الصدد، ظللنا نعمل تجاه ذلك على عدة جبهات. وفي الواقع، كنا من بين أوائل البلدان التي أدمجت جزءاً من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشريعنا الوطني، وتصدَّر عدد من منظمات المجتمع المدني لدينا الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار في إسرائيل.

وتشجيع النساء والفتيات على القيام بأدوار قيادية يبدأ بالاستثمار في التعليم، وتشجيع المشاركة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إعطاء الأولوية لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وتغيير الأعراف والتصورات الاجتماعية الضارة. ويتزايد نشاط الهيئة الإسرائيلية للنهوض بوضع المرأة في تعزيز مشاركة المرأة من جميع الخلفيات في مجالات التعليم والاقتصاد والعمليات السياسية.

وترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتكافؤ الجنسين وإشراك المرأة، ليس في سياق السلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن أيضا في قيادة منظومة الأمم المتحدة ككل. وبصفة الأمم المتحدة نموذجا دولياً، يتحتم عليها التصرف بما يمليه تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وخطة المرأة والسلام والأمن.

وإذ نعمل معا لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ونحسّن قدرتها على الوفاء بولاياتها، يثلج صدرنا أن نرى مبادرات مثل الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي وضعتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ والاستراتيجية الجديدة لإدارة عمليات حفظ السلام المتعلقة بمراعاة عمليات حفظ السلام للمنظور الجنساني؛ ومبادرة الأمين العام: العمل من أجل حفظ السلام، في العام الماضي. كما نشعر بالتشجيع إزاء التقارير التي تفيد بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف المنسقين المقيمين.

ولئن كنا نرحب بهذه التطورات الإيجابية، فإننا ندرك أيضا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة. وكما ذكر الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2019/800)، يتعين تعزيز الخبرات الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويجب مراعاة المنظورات الجنسانية بصورة أكثر اتساقا.

ويمثّل خلق بيئة آمنة، وتشجيع النساء والرجال في كل مكان على العمل معا من أجل السلام، جزءاً لا يتجزأ من تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن. ويشبه تنفيذُ الخطة بدون التصدي للتحديات التي تشكلها ثقافة التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي محاولةَ التشييد أثناء الزلازل. وما دامت المرأة أهدافا للعنف والتحرش، لا يمكنها المشاركة بحرية في الحياة العامة أو السياسية. وكجزء من جهودنا الرامية إلى المساعدة في هذا الصدد، ما برحت إسرائيل، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة، تعمل للقضاء على هذه الممارسات. ويشجعنا أن نرى تزايدَ إدراك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني لهذه المسائل والعمل على جعلها من صفحة من صفحات الماضي.

لا يمكننا أن نتوقع تحقيق السلام الحقيقي والأمن ما دامت النساء والفتيات مستبعدات من العملية وقدرتهن على التأثير في النتائج محدودة. وإلى أن يأتي اليوم الذي تتحقق فيه المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في صنع القرار، يجب أن نلتزم جميعا بالعمل معا على النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة فيالوبوس برينيس (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): نص بياننا الكامل متاحٌ على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

يساورنا قلق شديد إزاء النتائج التي توصل إليها التقييم المستقل الوارد في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800)، الذي يعكس حقيقة أنه فيما يتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم نحقق سوى نصف المقترحات. لأنه بالنسبة لـ ٤٠ في المائة من التوصيات، يلزم القيام بمزيد من العمل، بينما لم يحرز تقدم في ١٠ في المائة منها أو أنها تراجعت.

ونذكر أنه في عام ٢٠٠٠، أدركنا أهمية مشاركة المرأة في جميع العمليات المتصلة بالنزاعات، من الوقاية إلى عمليات حفظ السلام. وتود كوستاريكا تسليط الضوء على الجوانب التالية حيث يجب أن نركز الجهود في المجالات التي لا تزال متخلفة، كما ورد في تقرير الأمين العام.

أولا، مسألة حماية المرأة. مثلما تؤكد مناقشاتنا بشأن السلام والأمن على أهمية حماية المدنيين، يجب أن نصر على أخذ حماية النساء والفتيات في الاعتبار دائما، من جانبها الإنساني وفيما يتعلق باستخدام الاعتداء الجنسي والعنف الجنسي كأسلحة للحرب.

أما الجانب الثاني فهو مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. وإدراج المنظورات الجنسانية أمر جديد ولكنه ليس مبرراً لعدم القيام بأي شيء. ويشير الأمين العام إلى التحديات الجديدة الناجمة عن النزاع، مثل انتشار الجهات الفاعلة من غير الدول، وعلى وجه التحديد، التحدي المتمثل في عدم المساواة بين الجنسين باعتباره أحد أهداف النزاع نفسه. وتحقيقا لهذه الغاية، ترى كوستاريكا أنه لا بد من مضاعفة الجهود الرامية إلى تمكين المرأة بما يكفل مشاركتها التامة في استعادة السلام وعمليات إعادة البناء.

ويتعلق الجانب الثالث بالإفلات من العقاب. ويساعدنا تقديم الجناة إلى العدالة على منع تكرار الجرائم الفظيعة ضد المرأة. وتشعر كوستاريكا بالقلق إزاء الإشارات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أوجه القصور في مجال التصدي للعنف الجنسي والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى مؤسسات الأمن والعدالة التي تواجهها المرأة بسبب نوع جنسها.

والجانب الرابع هو الشمولية في العمليات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. ولا بد من إدراج الاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء في استراتيجيات تلك البعثات. ويجب أن تدمج البعثات المرأة كوسيلة لبناء الثقة، وكفالة التفاهم والتقارب أثناء عمليات المصالحة وإعادة الإدماج.

والجانب الخامس هو الامتثال للاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وما دامت المرأة محرومة من حقوقها المعترف بها عالميا، لا يمكن إنجاز خطة المرأة والسلام والأمن. وستظل جميع التوصيات حبراً على ورق حتى تُعتَمد سياساتٌ شاملةٌ للجميع.

ومن الضروري وضع حدٍ للعنف القائم على نوع الجنس والتمييز ضد النساء والفتيات، مما يعرقل حقهن في التعبير عن أنفسهن والانخراط في المجتمع، والتعلم، والتمتع بحرية التنقل، وإمكانية ممارسة حقوقهن السياسية، من بين أمور أخرى، كي يتسنى لهن أن يصبحن جزءاً من الخطة.

وتأمل كوستاريكا أنه في عام ٢٠٢٠ سيركز الاحتفال بمرور ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الإجراءات العملية والملموسة التي ستؤدي إلى المساواة بين الجنسين، وحيث يتم الإصغاء لآراء النساء والفتيات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة شدياق (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي بداية أن أشكر رئاستكم الكريمة على مبادرتكم بالدعوة لاستكمال المناقشة المفتوحة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن. وننتهز هذه المناسبة للترحيب بقرار مجلس الأمن ٢٤٩٣ (٢٠١٩) الذي تم اتخاذه الأسبوع المنصرم. وهو يضاف إلى

سلسلة القرارات التي سبقته حول هذا الموضوع، بدءاً من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وانتهاء بالقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، بشأن التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

نعيد، في هذا السياق، التأكيد على جميع القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونجدد التزام لبنان بضرورة تنفيذ جميع مندرجات وأحكام هذه القرارات كاملة ومن دون انتقائية. إن من شأن هذه القرارات أن ترسّخ مفاهيم المساواة في النوع الاجتماعي وأن تؤسس لمجتمعات أكثر عدلا يسودها الاستقرار وتتعزز فيها فرص السلام والأمن وتتأمن فيها الحقوق والفرص بشكل متساوٍ وعادل بين الأفراد فتكون المرأة شريكة حقيقية على جميع الصُعُد. المرأة التي نراها اليوم تصنع ثورتها في كل مكان، وهي التي تنتفض لحريتها ولأمن مجتمعها وتفرض حقوقها وتملي على الحكومات واجباتها بضمان السلم والاستقرار وكرامة الحياة.

لقد أقرت الحكومة اللبنانية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي وُضعت من قبل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. إن هذه الخطة وضعت بالتشاور مع عدد من الأصدقاء الحكوميين وغير الحكوميين، من منظمات غير حكومية ومجتمع مدني، بما يضمن أوسع مشاركة فاعلة في وضع الخطوات العملية للخطة. وننوه هنا بالدور البناء والفاعل والمؤثر للمجتمع المدني بكل مكوناته، ولا سيما المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، من الذكور والإناث، والمنظمات والهيئات غير الحكومية.

إن تفعيل الشراكة والتكامل بين الحكومات والمجتمع المدني يعتبر أساسيا وضروريا في وضع آليات الخطة كما في ضمان تنفيذها.

إن تفعيل الشراكة والتكامل بين الحكومات والمجتمع المدني يعتبر أساسيا وضروريا في وضع آليات الخطة كما في ضمان تنفيذها. وتؤكد الدولة اللبنانية من خلال الخطة الوطنية حرصها على الالتزام بإشراك المرأة بشكل فعال في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع وحفظ الأمن عبر تشجيع مشاركتها وتمثيلها في بنى الحوكمة المحلية والوطنية.

وفي الأسابيع الأخيرة، شهد لبنان حركة مطلبية ديمقراطية سلمية تقدمتها نساء نزلن إلى الشارع للدفاع عن حقوقهن المعيشية والاجتماعية والمدنية والسياسية والشخصية. نزلن لصون مجتمع ديمقراطي يؤمن بالحريات الفردية والاجتماعية ويكفلها، يؤمن بالمساواة الجندرية وبالتعددية، يؤمن بحقوق الإنسان، كل الحقوق وكل إنسان.

نزلن لبناء جدار فصل بين القوى الأمنية والمتظاهرين حفاظا على الأمن والسلام. نزلن إيمانا منهن بالمشاركة المتكافئة والعادلة في صنع القرار فكُنّ الصوت الأجمل الذي حمل بشجاعة وحرص وأمانة هموم وتطلعات وأحلام مجتمع بأسره. نزلن كي لا يقال بأنهن تخلفن عن موعدهن مع التاريخ.

لن يحدد مستقبل المرأة سوى المرأة. لن يرسم أحد مسارا للمرأة سوى المرأة. لن يكتب تاريخ المرأة سوى المرأة. لن يضع أهدافا للمرأة سوى المرأة. فهي التي تفرض أجندتها في كل الساحات وهي التي تصنع مصيرها بنفسها. هي المؤتمنة على الأمن والسلام، وهي التي ترسم لنفسها حدود الممكن وآفاق المستحيل. إن المرأة في كل مكان لن تأخذ حقوقها بخيار من أحد، بل لأنه لم يعد لدى أي أحد غير هذا الخيار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد وصلنا إلى نصف قائمة المتكلمين وتبقى نصف الوقت المتاح لنا. وأعرب عن امتناني لجميع الوفود على اقتصار بياناتها على أربع دقائق كحد أقصى.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لا ريب أن ضمان أمن النساء في حالات النزاع المسلح وتعزيز دورهن في منع نشوب النزاعات وحلها أهداف نبيلة. ويتطلب تحقيق تلك الأهداف اتباع نهج شامل وحلولا واقعيا وعمليا. وبشكل أساسي فإن أكثر السبل فعالية لضمان أمن النساء في حالات النزاع المسلح هو منع نشوب تلك النزاعات أولا. وذلك أمر هام جدا بالنسبة لمنطقتنا – الشرق الأوسط – حيث لا تزال النساء والفتيات يعانين من حلقة النزاعات المسلحة المفرغة.

وتعتبر الحالة في فلسطين هي الأشد حيث تتحمل النساء وطأة الاحتلال الأجنبي. وأدى عجز المجلس عن حماية النساء والفتيات الفلسطينيات إلى وفاتهن واحتجازهن وتعذيبهن وتشريدهن وانتهاك حقوقهن الأساسية على نحو منتظم. ولن يكن بوسع أي مؤسسة إنهاء معاناة المرأة في حالات النزاع المسلح ما لم تنفذ قراراتها ومقرراتها. وإن للإرهاب والتطرف العنيف أيضا آثارا سلبية خطيرة على حياة المرأة. ولذا يقتضي الأمر بذل جهود حقيقية لحماية المرأة من تلك التهديدات. وبالمثل، فإن المرأة هي الضحية الرئيسية للعنف الجنسي بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب والإرهاب. ولوضع حد لتلك الجريمة الوحشية الفظيعة فلا مناص من تعزيز المساءلة بعزم وقوة.

ويجب علينا في جميع الحالات ألا نتجاهل أهمية تمكين المرأة بوصفها عاملا أساسيا في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في جهودنا المبذولة على نطاق أوسع لصون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، يجب ألا تغيب عن بالنا الآثار المدمرة للتدابير القسرية الانفرادية التي لا تميز بين الرجل والمرأة وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية لكليهما وتؤدي إلى تقويض الدور البناء الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في تعزيز السلام والأمن. وباعتبارنا ضحية للعدوان والغزو العسكري الأجنبي علاوة على الإرهاب والتدابير القسرية الانفرادية، فإننا نولي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في بناء مجتمع آمن ومستقر وينعم بالرخاء.

وختاما، فإن المرأة شريك نشط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتنا وتمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة حتى الآن. ومن ذلك المنطلق فإن حكومة بلدي عازمة على كفالة تمكين النساء والفتيات في جميع مناحي الحياة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): ما تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة لإسبانيا مثلما كانت دائما. ونحن ملتزمون بالمضي قدما نحو تحقيق السلام المستدام اقتناعا منا بأنها لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا بالمشاركة الفعالة للمرأة ودورها القيادي.

وما زلنا نحرز تقدما في هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٠. بيد أن البيانات والتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/800) يتفقان في الإشارة إلى أننا ما زلنا بعيدين عن التنفيذ الكامل والفعال لهذه الخطة. ويشير الأمين العام غوتيريش في تقريره إلى ”تناقض صارخ بين القول والواقع“ في هذه المسألة (المرجع نفسه، الفقرة ٥). ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولئن أردنا ضمان إحراز التقدم حقا فإن علينا الالتزام باتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للقياس. ولذلك أطلقت إسبانيا وفنلندا معا مبادرة عام ٢٠٢٥ في أيلول/سبتمبر. وتشمل المبادرة التزامات ملموسة وطموحة للتعجيل بالمشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والوساطة. ويتمثل هدفنا في تقديم تقرير متابعة عن التزاماتنا في عام ٢٠٢٢ تمشيا مع توصيات الأمين العام بهدف الحد من التناقض بين القول والواقع. وباختصار، فنحن نسعى إلى تحقيق نتائج ملموسة تكفل لنا المضي قدما.

ومن خلال شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن – وهي مبادرة إسبانية يستمر تنفيذها منذ عام ٢٠١٦ – انضم حتى الآن ١١ بلدا إلى تعهد عام ٢٠٢٥ في حين من المتوقع انضمام بلدان أخرى إليه في أقرب وقت ممكن. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إليه. ويتطلب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل حاسم وضع سياسات إقليمية ووطنية ومحلية. وبالتالي فإن الاستراتيجية من قبيل خطط العمل الوطنية تعدُّ آلية أساسية. وتواصل إسبانيا حاليا استعراض خطة عملها الثانية. ونأمل من خلال الدروس المستفادة أثناء تنفيذها في استخلاص مجموعة من الممارسات الجيدة كي نتبادلها مع المنظمة وجميع الدول الأعضاء. فنحن في مواجهة تحد يتطلب بذل جهود متواصلة وتحويلية على مدى الزمن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى التعليم بوصفه أداة أساسية للتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وقد استضافت إسبانيا هذا العام المؤتمر الدولي الثالث بشأن المدارس الآمنة الذي تناول من بين مسائل أخرى أثر الهجمات على تعليم النساء والفتيات. واتفق الـ ٨٧ المشاركون فيه على أن من الضروري إيجاد التآزر بين خطة المدارس الآمنة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأحث الدول الأخرى الممثلة هنا على اعتماد إعلان المدارس الآمنة بوصفه أداة لمنع الاعتداء على تحصيل العلم.

ومناقشة اليوم هي آخر حدث رئيسي بشأن هذه المسألة في هذا المحفل قبل حلول عام ٢٠٢٠ الذي سنحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن لا يزال الطريق أمامنا طويلا. ولا تزال هناك حقوق ينبغي الدفاع عنها في مواجهة الهجمات بل وفي مواجهة التقاعس عن العمل أيضا. وستواصل إسبانيا المشاركة النشطة في السعي إلى إحداث تغيير يكفل المساواة الحقيقية في ممارسة حقوق المرأة ومشاركتها في جميع عمليات صنع القرار وبناء السلام. وسنواصل العمل على الصعيد الوطني، فضلا عن التعاون مع من يرغبون فيه وتبادل الدروس المستفادة لصالح السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد ووليدبيس (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد سمعنا على مر السنين عددا من التصريحات الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ورأينا مختلف السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني، والتي تهدف جميعا إلى تعميم مراعاة المسائل الجنسانية. وقد أحرز بعض التقدم، لكن وبالرغم من كل هذه الجهود لا تزال هناك فجوة كبيرة بين أهدافنا وطموحاتنا والدعم السياسي الفعلي والالتزام المالي إزاء خطة المرأة والسلام والأمن. ثمة حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل وقطع التزامات حقيقية وعملية لسد الثغرات في التنفيذ ودعم البلدان في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تتسق مع الخطة. ولا يمكننا الوفاء بتلك الالتزامات إلا إذا وضعنا منع العنف ضد المرأة وحماية حقوق المرأة والمشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار في صلب السياسات الوطنية. ولا يمكن تحقيق السلام أو الازدهار أو المحافظة عليهما بدون إشراك المرأة بشكل مجد ونشط وعلى قدم المساواة عبر المجتمع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام إثيوبيا بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوضيحه إذا سمحتم لي. خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، اتخذت إثيوبيا عددا من الخطوات الجريئة لزيادة مشاركة وتمثيل المرأة في عملية صنع القرار. لقد حققت إدارة رئيس الوزراء أبيي أحمد التكافؤ بين الجنسين في مجلس الوزراء، وعينت أول امرأة تتولى منصب رئيس الدولة وعينت نساء كرئيستين للمحكمة العليا والمجلس الوطني للانتخابات. كما أنشأنا وزارة جديدة، بقيادة امرأة، أنيطت بها ولاية محددة تتمثل في بناء السلام والإشراف على القطاع

الأمني في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، حققنا زيادة كبيرة في أعداد النساء في المناصب القيادية ومناصب صنع القرار على مختلف المستويات الحكومية وفي جميع المؤسسات العامة. إن الدستور يضمن الحق في استخدام الأراضي والحقوق المتساوية في الممتلكات التي تمت حيازتها أثناء الزواج.

إن إثيوبيا، بصفتها في طليعة البلدان المساهمة بقوات، تدرك تماما أهمية حفظة السلام من النساء في التغلب على الحواجز الاجتماعية والثقافية من أجل بناء الثقة في المجتمعات المحلية التي تخدمها. إنهن يوفرن للضحايا والمجتمعات المحلية – ولا سيما النساء والأطفال الأكثر ضعفا في مواجهة النزاع والعنف – شعورا بالأمن والثقة. تضطلع حافظات السلام بدور حاسم في مساعدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعرضوا للعنف في ظل غياب العدالة. ويستجيب ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بشكل أكثر إيجابية لدعمهم، الذي ييسر إعادة التأهيل وتحقيق العدالة والتعويض. وفي إثيوبيا، ما فتئنا نرى جماعات المساعدة الذاتية النسائية على مستوى القاعدة الشعبية توفر الدعم الأساسي في الاستجابة الوطنية للتشرد الداخلي في الآونة الأخيرة وإعادة التوطين، وكذلك في جهود المصالحة.

وإذ نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد آن الأوان لكي نجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذناها والإعلانات التي أصدرناها في الماضي. يجب أن تكون المرأة في صميم صنع السياسات والمشاركة السياسية ومنع نشوب النزاعات. ونهيب بأعضاء المجلس استخدام الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لحشد الدعم والموارد من أجل تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجملها.

هذه نسخة موجزة من بياننا. ستتاح النسخة الكاملة لبياننا على شبكة الإنترنت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل إثيوبيا على تذكير الزملاء أيضا بأن البيان الكامل يمكن نشره على المواقع الشبكية وتعميمه.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيدة الشيخ (السودان): أود أن أتقدم بالشكر إلى دولة جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة على تخصيص هذه الجلسة المفتوحة للتداول حول بند المرأة والسلام والأمن تحت عنوان ”سعيا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن“. كما أتقدم بالشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات.

شاركت المرأة السودانية بدور كبير في ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة وكانت جزءا لا يتجزأ من الحراك الثوري الذي عم البلد منذ مطلع هذا العام. فقد شاركت بفعالية في التظاهرات والمواكب التي نظمت طوال فترة الحراك وكانت هي قوة الدفع لاستمرارها وطبيعتها السلمية المتفردة. كما كانت جزءا أصيلا من الوفد المفاوض الذي عكف على إعداد نص الوثيقة الدستورية الموقعة في آب/أغسطس ٢٠١٩، والمفاوضات التي تمت لتشكيل هياكل الحكومة الانتقالية الجديدة. وبموجب ذلك تشارك المرأة السودانية حاليا بأربع حقائب وزارية ضمن الحكومة الجديدة. ويشمل ذلك وزارة الخارجية، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة التعليم العالي. هذا بالإضافة إلى مشاركة امرأتين في المجلس السيادي – وهو أعلى سلطة في البلد – وإحداهما من طائفة الأقباط المسيحية في السودان. كما حددت نسبة مشاركة النساء في المجلس التشريعي الانتقالي بما لا يقل عن ٤٠ في المائة من عضوية المجلس، وهو تعبير صريح عن الإرادة السياسية تجاه تمكين المرأة ومشاركتها في أعلى المناصب، ومراعاة التنوع الجغرافي والديني في السودان، وإسهامها في عملية التنمية والإعمار في البلد.

إن الفترة الانتقالية التي يمر بها السودان تعكس تحولا حقيقيا وملموسا في أوضاع المرأة. فقد نصت الوثيقة الدستورية

للفترة الانتقالية على ضمان تعزيز حقوق المرأة في السودان، في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما فيها الأجر المتساوي للعمل والمزايا الوظيفية، ومحاربة كافة أشكال التمييز ضدها مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في حالتي السلم والحرب. وتعتبر هذه المكاسب ضرورية لمشاركة المرأة في الحياة العامة وتعزيز السلام والأمن في البلد.

إن قضايا العنف ضد المرأة تحتل أولوية ضمن سياسات الحكومة الانتقالية الجديدة باعتبارها أحد المعوقات الأساسية لتمكينها والنهوض بها، حيث يتواصل العمل على إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات والمنتهكة لحقوقها وإشراكها في الحياة السياسية والاقتصادية، وتمكينها اقتصاديا بالذات في المناطق الريفية والمناطق التي تضررت من النزاع في دارفور. وتجدر الإشارة إلى دور المرأة في دارفور والمتمثل فيما يعرف بالحكامات، فقد كان لهن الأثر الفعال في تحقيق السلام والمشاركة في حملة نزع السلاح.

سعت الحكومة الانتقالية الجديدة منذ توليها مقاليد السلطة في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى تعزيز حقوق الإنسان، حيث تم التوقيع على اتفاقية فتح مكتب لحقوق الإنسان في السودان بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ على هامش أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، بغرض تحسين أوضاع حقوق الإنسان وتوفير المساعدات الفنية اللازمة في هذا الإطار. وهذه الخطوة من شأنها أن تدعم أوضاع حقوق المرأة السودانية ومشاركتها في عملية تعزيز السلام والأمن.

وفي هذا السياق، يلتزم السودان بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وذلك عبر خطة العمل الوطنية للمرأة والأمن وبناء السلام، والتي بدأت الدولة فعليا في مراجعتها لتواءم التطورات الإيجابية في البلد بغية تدشينها قبل انقضاء هذا العام.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة السانحة ليشكر السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتفويضه لممثلة الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة السلام والأمن، السيدة بينتا ديوب، لتشكيل وتسيير بعثة تضامن إلى السودان في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩، للتأكيد على التزام الحكومة الجديدة وضمانها الاستجابة لانشغالات المرأة السودانية فيما يتعلق بالسلام والأمن ولكي يكون صوتها مسموعا وحقها مكفولا ومأخوذا في الاعتبار عند عملية اتخاذ القرار في ظل الحكومة الجديدة وتمكينها من القيادة جنبا إلى جنب مع الرجل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد البعتي (تونس): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة المستأنفة تحت عنوان ”سعيا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“.

ولا يفوتني أن أعرب للأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمبعوثة الخاص للاتحاد الأفريقي عن خالص الشكر على إحاطاتهم المفيدة وأن أثمن ما تضمنه تقرير الأمين العام السنوي (S/2019/800) بخصوص تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من التزامات وتوصيات تدعمها تونس وتحرص على تنفيذها.

والشكر موصول أيضا لممثلي المجتمع المدني على إسهاماتهم الهامة في مناقشة هذا الموضوع. وأود القول إننا نشاطرهمالرأي أن الوقت قد حان للعمل والتطبيق الفعلي للنصوص المعتمدة. يمثل تمكين المرأة وتفعيل دورها في إدارة الشأن العام وصنع القرار أحد الثوابت الرئيسية في سياسة تونس، باعتبار أهميته في تعزيز تماسك المجتمع وقدرته على مواجهة مختلف التحديات الأمنية

والاقتصادية والتنموية. ومن هذا المنطلق، وإيماناً منها بالدور المحوري للمرأة سواء زمن السلم أو أثناء النزاعات والحروب، فقد حرصت تونس على الانخراط الفاعل في الجهود الدولية لتوطيد مقوّمات السلم والأمن، من خلال مشاركتها في عمليات حفظ وبناء السلام في العديد من مناطق العالم، مع الحرص على إشراك المرأة في هذه العمليات، إضافة إلى إسهامها الأساسي في مسار استصدار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حيث أنها كانت عضواً غير دائم بالمجلس آنذاك، أي سنة ٢٠٠٠.

والتزاماً من تونس بهذا النهج الثابت في سياستها الخارجية، فقد تم يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ اعتماد خطة عمل وطنية شاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المكمّلة له. وقد جاء هذا الإجراء تتويجاً لمسار انطلق منذ سنة ٢٠١٦ بإحداث لجنة وطنية تضم ممثلين عن الهياكل الحكومية المعنية والهيئات الدستورية والمجتمع المدني، تجاوزت نسبة تمثيل المرأة فيها ٥٠ في المائة.

ووعياً منها بخطورة تداعيات النزاعات والنزاعات بشكل مباشر على النساء والفتيات وتعريضهن لشتى أنواع الامتهان والاعتداءات، فضلاً عن تعميق حدة عدم المساواة، فقد حرصت تونس على المساهمة الفاعلة في المبادرات والجهود الرامية إلى تسوية النزاعات القائمة وتطويق آثارها المدمّرة على هذه الفئة، علاوة على التزامها الثابت بتنفيذ القوانين الدولية والإقليمية المتعلّقة بتحقيق المساواة الجنسانية.

كما تواصل العمل على استكمال تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة منها الهدف الخامس الذي ينص على المساواة بين الجنسين في الواجبات والحقوق، وهو ما يلتقي مع التوجه العام للخطة الوطنية التي تركز أيضاً على تفعيل مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع مستويات صنع القرار. وفي هذا السياق، فإن تونس تولي أهمية خاصة لبرامج تكوين المرأة والفتاة، وتعزيز قدراتهن على المساهمة الفعالة في منع حدوث النزاعات وحلّها، وفي بناء السلام المستدام وترسيخ أركانه، وكذلك في تحصين المجتمع ضد كل أشكال التطرف والإرهاب وترسيخ منظومة حقوق الإنسان في الثقافة والممارسة.

أود في الختام أن أشير إلى أن خطة العمل الوطنية هذه والخطط القطاعية المشار إليها تندرج ضمن مقاربة شاملة اعتمدها بلدنا منذ الاستقلال، وشهد دفعاً جديداً منذ سنة ٢٠١١ في إطار السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ونبذ كل أشكال العنف والتمييز القائمة على الجنس.

وسيتم لاحقاً نشر النص الكامل لهذه المداخلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوتشيغيت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة في مجلس الأمن التي تركز على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على استئناف المناقشة المفتوحة اليوم. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للأمين العام على تقريره السنوي الأخير (S/2019/800)، الذي يقدم تقييماً قيماً بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة، فضلاً عن التوصيات ذات الصلة من أجل المضي قدماً في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أرسى أسس الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نحتاج إلى التفكير في الإنجازات التي حققناها ومعالجة الثغرات والتحديات المتبقية لتحقيق هدفنا العام بطريقة موحدة. وانطلاقاً من هذا الفهم، شاركت تركيا في تقديم القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩) المتخذ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد وضعت تركيا المساواة بين الجنسين في صميم سياستها الخارجية، ولذلك ترى في زيادة استخدام الخطة المتعلقة بالمرأة

والسلام والأمن بجميع ركائزها الأربع أداةً حيوية لمنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن بناء السلام والحفاظ على السلام. ومن خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تم إنشاء إطار معياري متين لهذا الغرض. كما نرحّب باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع في نيسان/أبريل ونرى فيه مزيداً من التعزيز الملموس لهذا الإطار.

ويسرّنا أن نرى أن هذه القرارات قد شجّعت منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على تكثيف جهودها ووضع برامج لزيادة مشاركة النساء كقائدات في الجيش وقوى إنفاذ القانون وكبانيات للسلام في المفاوضات على المعاهدات واتفاقات السلام. وقد كان هناك أيضاً وعي أعمق ومزيد من الاهتمام الجاد للأثر غير المتناظر للنزاعات على النساء وضعفهن.

وفي هذا السياق، تعتبر تركيا عمل الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين في القوات النظامية للفترة ٢٠١٨ –٢٠٢٨، باعتبارها خطوات مهمة نحو تعزيز دور المرأة في صون السلام والأمن الدوليين.

وتظل تركيا ملتزمة بالإسهام في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة نتيجة للنزاعات المسلحة. وسنواصل تقديم المساعدة والدعم النفسي – الاجتماعي للنساء والفتيات المتضررات من النزاعات المسلحة في منطقتنا. وعلى هذا النحو، تنشر تركيا خدمات متعددة الأوجه لتوفير ظروف العيش الكريم لأكثر من ٣,٥ ملايين من السوريين الذين لجؤوا إلى تركيا فراراً من النزاع الدائر في سورية. ومن بينهم ١,٦ مليون امرأة.

تقدّم المراكز الصحية للمرأة، التي أنشأتها وزارة الأسرة التركية بالتعاون مع وزارة الصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، برامج شاملة للتدريب الصحي والدعم وتمكين النساء والفتيات. ومنذ عام ٢٠١٤، قدم البرنامج دعماً متعدد الأبعاد لنحو ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ في مراكز اللجوء المؤقت وخارجها. وبالنسبة للسنتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، سنعمل على زيادة تعزيز القدرة على تقديم الخدمات وتوسيع نطاق هذا المشروع.

وبينما نعمل جاهدين من أجل التخفيف من الآثار السلبية للتشرد على عدد لا يحصى من النساء المتضررات من النزاعات المسلحة، نأسف لإساءة استخدام هذا المنبر في وقت سابق من هذه المناقشة المفتوحة لنشر الأكاذيب عن العملية المحدودة التي يقوم بها بلدي عبر الحدود لمكافحة الإرهاب. لقد عُرضت آراء تركيا بشأن هذه المسألة عرضا وافيا على مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8645). ونرفض رفضا قاطعاً أي تشويه لجهود تركيا في مكافحة الإرهاب وندين ذلك. ومن الواضح أننا لن نتعلّم أي دروس أخلاقية من الجهات التي امتنعت عن القيام بدورها في تحمل المسؤوليات المتصلة بأزمة اللاجئين.

وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بصورة كاملة إلى عمل. ويتطلب هذا الأمر المزيد من الجهود المتضافرة، لا من جانب الدول الأعضاء فحسب، بل أيضاً من جانب كيانات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. ومن الضروري التصدي مباشرة للأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع أشكال الوساطة، ومنع نشوب النزاعات، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والانتعاش بعد انتهاء النزاع، وعمليات بناء السلام.

وغني عن القول إنه يلزم بذل المزيد من الجهود لرؤية المزيد من النساء يتولين مناصب قيادية على طاولة المفاوضات، وبالتالي

تعزيز مشاركتهن في صنع القرار السياسي والاقتصادي. وإذ نتطلع إلى الذكرى السنوية العشرين للقرار ٢٣٢٥ (٢٠٠٠)، تقف تركيا على استعداد للاضطلاع بدورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روتيكانغا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تأتي هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب للتفكير في الإنجازات والتحديات والمسائل المتبقية المتعلقة بالأعمال المقبلة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إذ نحتفل بمرور ١٠ سنوات على إنشاء مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وما يقرب من ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن هي الدعامة الأساسية للسلام الدائم. ويتطلب التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المشاركة المجدية في النطاق الكامل للوساطة في النزاعات، وتسوية النزاعات، والتفاوض بشأن اتفاقات السلام وبناء السلام. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠، اتُّخذ ١٩ قراراً ذا صلة، وهي تسلّط الضوء بالمثل على المعاناة التي تواجهها المرأة نتيجة للنزاعات المسلحة وتسلّم بأن المرأة تتحمل أثقل الأعباء المتعلقة بالنزاعات.

وللأسف، فإنه على الرغم من كل تلك القرارات، استمرت الفظائع ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. ولا تزال حروب اليوم تُشن على أجساد النساء في أعمال إرهابية بهدف تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات المستهدفة بشكل لا يتيح التعافي. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به للنهوض بتمكين المرأة في مجالي السلم والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

إن الإرادة السياسية للدول الأعضاء، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والتزام جميع أطراف النزاع أمر بالغ الأهمية في تهيئة البيئة اللازمة لمشاركة المرأة بصورة مجدية. ومما يتعذر فهمه على وجه الخصوص عدم وجود نساء في مفاوضات اتفاقات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، كما ذكرت من قبل المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في إحاطتها الإعلامية (انظر S/PV.8649).

ينبغي أن تكون خطة المرأة والسلام والأمن في صميم جميع بعثات حفظ السلام مع توفير ولاية لحماية المدنيين. ويتطلب التنفيذ الفعال زيادة الاستثمار في المستشارين في مجال المرأة والسلام والأمن في بعثات حفظ السلام، والإبلاغ المنتظم. إن حماية المدنيين هي الباعث على مشاركة رواندا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وستظل كذلك. وباعتبار بلدنا ثالث أكبر البلدان المساهمة بقوات، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بخطة المرأة والسلام والأمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن الضروري زيادة الوعي وبناء قدرات المجتمعات المحلية، لأنها تشكل خط التصدي الأول للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وخلال فترة إعادة إعمار رواندا، كان دور المجتمعات المحلية أساسيا لتوفير المنع الفعال، والإبلاغ في الوقت المناسب، والمساءلة.

وانتقل إلى التركيز على النهج الذي يركز على الناجيات، فثمة حاجة إلى تعزيز حماية ضحايا الاعتداء الجنسي في النزاعات المسلحة، وإعادة تأهيلهن، بما في ذلك عن طريق توفير خدمات الرعاية الطبية والدعم النفسي، وحماية الضحايا والمساعدة القانونية. وفي هذا الصدد، نثني على السيدة براميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، لتركيزها على الناجيات خلال حدث الأسبوع الماضي لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للولاية المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونرحب بإطلاق الدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد الحائزين على جائزة نوبل للسلام،

للصندوق العالمي للناجيات من العنف المرتبط بالنزاع، ونحث المزيد من الأعضاء على دعم الصندوق.

إن دعم البلدان المحتاجة من خلال تعزيز الإطار القانوني والسياساتي الذي ينهض بحقوق المرأة والطفل أمر حيوي. ويبدأ منع العنف الجنسي بتوفير المؤسسات القوية والأطر القانونية الشاملة في أوقات السلام. وتعد محاسبة مرتكبي العنف الجنسي أمرا بالغ الأهمية لتحقيق العدالة للضحايا وردع ارتكاب الجرائم في المستقبل.

وعلى الصعيد الوطني، من الأهمية بمكان اعتماد وتنفيذ سياسات وخطط عمل وطنية، وبذل الجهود ضمن الأطر الإقليمية الرامية إلى تعزيز الوعي العام بحقوق المرأة وأهمية دورها ومشاركتها في عمليات السلام.

وفيما يتعلق بجميع الجوانب التي أشرت إليها، بما في ذلك ما هو مدرج في بياني الخطي، ستعقد رواندا مؤتمر القمة العالمي المعني بالقضايا الجنسانية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ تحت عنوان ”فك القيود على المساواة بين الجنسين“. وجميع الدول الأعضاء مدعوة إلى الحضور.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أننا نتجاوز الوقت قليلا، أود مرة أخرى أن أحث المتكلمين على قصر بياناتهم على أربع دقائق. وأود أن أذكرهم بأن طوق الميكروفون يبدأ الوميض بعد انقضاء الدقائق الأربع، وفي ذلك الوقت سيقترب أحد زملائي من المتكلم ليحثه على إنهاء كلمته. وبخلاف ذلك، يؤسفني أنني سأضطر إلى قطع كلمة المتكلم.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تم إحراز تقدم ملحوظ في خطة المرأة والسلام والأمن. بيد أن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة ما زالا يمثلان تحديات كبرى في عصرنا.

ولتمكين المرأة من أن تصبح عنصر تغيير وتساهم في عالم أكثر سلاما واستدامة ورخاء، نحتاج إلى ضمان تمكنها من التمتع الكامل بحقوقها وتحقيق إمكاناتها. ونحتاج إلى إيجاد بيئة تمكينية وشاملة، تخلو من التمييز، والمعايير والمواقف الاجتماعية غير العادلة. وعندئذ فقط يمكننا الاستماع إلى أصوات النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات السياسية النسائية، ونساء الجهات الفاعلة في قطاع العدالة والأمن، والنساء حفظة السلام، والوسيطات والصحفيات والناشطات، والنساء قادة المجتمع المدني، فهذه الأصوات لا غنى عنها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ونناشد مجلس الأمن أن يدعو المزيد من النساء للإدلاء بإحاطات إعلامية، بما في ذلك من المجتمع المدني. ونرحب بالتقدم المحرز لإدماج المنظورات الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة فعالة في عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام، بما في ذلك في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨. وكجزء من تبرعاتنا المعلنة بالنسبة للذكرى السنوية العشرين المقبلة المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن، سوف تواصل ليختنشتاين التركيز بشدة على ركائز المشاركة والمنع والحماية في سياق تعاونها الدولي في المجالين الإنساني والإنمائي.

إن عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التنميطات الجنسانية الضارة وديناميات السلطة التعسفية، هي السبب الجذري للعنف الجنسي والجنساني. ولئن كانت النساء والفتيات يتضررن بصورة غير متناسبة، فهناك أيضا رجال وفتيان من بين الضحايا. فالتقرير السنوي للممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع (S/2019/280) وتقارير مشروع ”جميع الناجين“ وهو منظمة غير حكومية مقرها ليختنشتاين توثق حالات الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، والتعرية القسرية

وغير ذلك من أشكال المعاملة اللاإنسانية والمهينة للرجال في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسري لانكا والجمهورية العربية السورية، ولا سيما في أماكن الاحتجاز. ويوثق آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان (S/2019/727) أن معظم حالات العنف الجنسي المبلغ عنها تضرر منها الفتيان.

ومن بين أحدث إنجازات خطة المرأة والسلام والأمن القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، ونهجه الذي يركز على الناجيات. وهو يركز على الفئات الضعيفة خصوصا، أو التي قد تستهدف بالتحديد في غمار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وهو يطلب أن يركز الرصد والتحليل والإبلاغ بشكل أكثر اتساقا على طابع العنف الجنساني للعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، المرتكبة ضد جميع السكان المتضررين في جميع الحالات المثيرة للقلق، بما في ذلك بالنسبة للرجال والفتيان؛ وهذا أمر في غاية الأهمية، لأن الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان لا يزال يشوبه القصور بسبب الافتقار إلى الأطر القانونية، والمحظورات الثقافية والخوف من الوصم. وبالإضافة إلى تنفيذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، والقرارات التي يستند إليها، ندعو إلى إدراج العنف الجنسي المتصل بالنزاعات كمعيار في نظم الجزاءات.

إن المساءلة جزء أساسي من مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقد قام نظام العدالة الجنائية الدولية بعمل رائد في هذا الصدد. وفي وقت سابق من هذا العام، خلصت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن بوسكو نتاغاندا، من جمهورية الكونغو الديمقراطية مذنب لارتكابه ١٨من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وهذا الحكم معلم بارز، حيث أُخضعت جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد الرجال لنفس معايير ارتكابها ضد المرأة. ومن الواضح أنه يؤكد أن هذه الجرائم تشكل أعمال اغتصاب ولم تصنف تحت تعريف أقل خطورة. وعلى الرغم من أن الحكم حقق العدالة للناجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا أنه في غيرها من البلدان المتضررة من النزاعات، بما في ذلك سورية وميانمار لا يزال مرتكبو العنف الجنسي يتمتعون بالإفلات من العقاب، وتُرك الضحايا والناجون وحدهم. وندعو مجلس الأمن إلى إحالة هذه الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وسنواصل دعمنا القوي لآليات المساءلة التي أنشأتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، على التوالي. وما زلنا ملتزمين بتعزيز العدالة الجنائية والمساءلة عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع، بما في ذلك عن طريق دعم العمل الهام الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاستجابة السريعة في مجال العدالة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لحظة حاسمة، حيث اعتبر المرأة والسلام والأمن خطة أمنية مهمة، وأقر بوضوح بأهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام.

ومنذ ذلك الحين، تم إحراز بعض التقدم من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء على حد سواء. ولكن حتى اليوم يواجه العالم تعمد استبعاد النساء من شتى مناحي الحياة، وذكر التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/800) تلك الحقيقة المرة.

ونحن بحاجة إلى القيام بالمزيد لعكس مسار تلك الحالة. إنه لأمر فظيع أن يُستخدم الاستغلال والاعتداء الجنسيين كأسلوب من أساليب الحرب لتدمير كرامة المرأة، وثقة الأسر، ونسيج المجتمع.

دعوني أطلعكم على ما تفعله نيبال لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

في عام ٢٠١١ اعتمدت نيبال أول خطة عمل وطنية لها ومدتها خمس سنوات. كانت أول دولة في جنوب آسيا والثانية في آسيا التي تفعل ذلك. وقد وضعت نيبال مؤخراً اللمسات الأخيرة على خطة ثانية من هذا القبيل مدتها ثلاث سنوات، ونحن ملتزمون باعتماد تلك الخطة الثانية في أقرب وقت ممكن.

لدى نيبال تجربتها الفريدة في صنع وبناء السلام بطريقة مستدامة، حيث انتقلت من صراع مسلح إلى تحول سلمي. وقد أدت المرأة دوراً هاماً في عملية السلام لدينا، ونيبال مستعدة لمشاطرة تجاربها ودروسها المستفادة المتعلقة بالانخراط البناء للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي إعادة الهيكلة وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع، وكلها موجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

لقد مُنح دستورنا مسار جديد من خلال التمثيل الإلزامي للمرأة بنسبة ٣٣ في المائة على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات والمحليات. إنه يكفل تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة الوطنية وأنشأ لجنة وطنية مستقلة وقوية للمرأة تقوم برصد وحماية حقوق ومصالح المرأة في البلد. يقضي دستور نيبال بأن يكون رئيس ونائب رئيس البلاد من جنسين أو مجتمعين مختلفين؛ وبالمثل يجب أن تتقلد امرأة منصب رئيس أو نائب رئيس مجلس النواب وكذلك منصب رئيس أو نائب رئيس مجلس الشيوخ. ولضمان مشاركة المرأة في الأجهزة الحكومية تم تخصيص ٣٣ في المائة من المناصب الخاضعة للحجز في المصالح الحكومية للنساء، بما في ذلك قوات الأمن.

وباعتبار نيبال خامس أكبر بلد مساهم بقوات فهي ملتزمة بزيادة عدد حفظة السلام النساء في الميدان. وبوصفها دولة عضوا مسؤولة فنحن ملتزمون باتخاذ إجراءات في هذا الصدد للاضطلاع بمسؤوليتنا.

في الختام، لا يمكن تحقيق السلام واستدامته دون المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة في صنع السلام وحفظه وبنائه. إن نيبال ملتزمة بالإسراع في مسيرتها نحو ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مناحي الحياة وستتعاون مع المجتمع الدولي لجعل هذا عالم القرن الحادي والعشرين أكثر أمانًا ورخاءً من خلال المشاركة الكريمة للمرأة في المجتمع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد ساكو (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استئنافكم لهذه الجلسة اليوم لمناقشة تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والتي تسهم في الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل.

إننا ندرك أنه لا يزال يتعين عمل الكثير في مجال مشاركة النساء والفتيات في الأمور المتعلقة بالسلم والأمن، مثل مشاركتهن في صنع القرار وعلى صعيد منع العنف المرتبط بالنزاعات والحماية منه.

يستمر العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع ويتفاقم بسبب تحديات السلم والأمن التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الهجرة الجماعية والتشرد، وتصاعد التطرف العنيف والإرهاب، والنزاع وانتشار الأسلحة. يجب أن تستمر جهودنا لتغيير ذلك.

منذ أن أعلنت مالطة التزامها باعتماد خطة العمل الوطنية الأولى الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في شهر نيسان/أبريل والعمل بهذا الشأن يجري على قدم وساق. ما زلنا مقتنعين بأنه من المهم ضمان أن النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع والهشاشة يشاركن على قدم المساواة في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لمجتمعاتهن. هذا مطلب أساسي لإقامة مجتمعات شاملة وسلمية، وللتنمية

المستدامة والسلام. من خلال الشروع في مسيرتنا المعنية بالمرأة والسلام والأمن تقوم مالطة بدورها لسد الفجوة في التنفيذ. إننا نؤيد بالكامل الأمم المتحدة في عملها بشأن جدول الأعمال هذا.

إن الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ستتيح لنا جميعا فرصة ليس لتقييم الإنجازات التي تحققت فحسب بل والتحديات التي تواجهنا ونحن نتطلع قدما إلى جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي الفلبين.

تتشاطر الدول الأعضاء في الرابطة الرأي بأن مشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل كامل وفعال وذي مغزى لها أهمية كبيرة في جميع مراحل عملية السلام بالنظر إلى دورها الذي لا غنى عنه في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وحفظ السلام، على النحو الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والعديد من القرارات اللاحقة. وفقًا لهذا الاقتناع، أصدر قادة الرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بيانًا مشتركًا بشأن تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الرابطة والذي يشجع على إدراج هذا الجدول في سياسات وبرامج حماية النساء والفتيات، من بين أمور أخرى.

في آب/أغسطس صدر بيان مشترك للرابطة بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في إطار المنتدى الإقليمي للرابطة. وعقدت الرابطة في أيلول/سبتمبر الماضي مؤتمر كبار المسؤولين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجتمع الأمن السياسي في آسيان. هذا المؤتمر هو الثالث في سلسلة من المؤتمرات التي يتم تنظيمها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أركان مجتمع الآسيان الثلاثة. فقد تم عقد المؤتمر الأول في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للجماعة الاجتماعية – الثقافية للرابطة، في حين عُقد المؤتمر الثاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للجماعة الاقتصادية للرابطة. ومن بين القضايا التي نوقشت في المؤتمرات الأخيرة تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في حالات ما بعد النزاع وتنفيذ البيان المشترك بشأن تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الرابطة.

في عام ٢٠١٨ أيضًا، ووفقًا لمقاصد ميثاق الآسيان ومبادئه، ووفقًا لمهام معهد الآسيان للسلام والمصالحة، أطلقت الرابطة سجل النساء والسلام التابع لها. السجل عبارة عن قائمة لمجموعة القيادات النسائية في الرابطة الخبيرات في مختلف جوانب عمليات السلام والمصالحة، بما في ذلك المفاوضات والوسيطات والميسرات والباحثات. يتماشى إنشاء السجل مع هدف تعزيز قدرة النساء بصفتهن صانعات سلام، والتشجيع على اتباع نهج أكثر توازنا بين الجنسين تجاه السلام والنزاع، وتسخير قدرات النساء الخبيرات من دول الرابطة في مجال السلام والمصالحة.

تعتقد الرابطة أن زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلق بإدارة النزاعات وحلها ستساعد في سد الفجوة المجتمعية مع تمكين المرأة من العمل في إجراء حوار مستدام يبني صلات بالسلام والاستقرار.

تعتقد آسيان أن السلام والأمن ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة. ولبلوغ هذه الغاية تقدر الرابطة وتعزز دور المرأة الذي لا غنى عنه في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك دورها في جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وتعيد الرابطة تأكيد التزامها بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وستواصل العمل

عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتنفيذ وتحقيق أهدافه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سيراليون.

السيدة سليماني (سيراليون) (*تكلمت بالإنكليزية*): نظرا لضيق الوقت، أود فقط أن أقول ومع التقيد بجميع البروتوكولات؛ اسمحوا لي بعدم تقديم المجاملات الافتتاحية. ومع ذلك، سنقدم بياننا التفصيلي إلى بوابة الخدمات الموفرة للورق.

منذ اتخاذ القرار الريادي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زال بلدي ملتزماً بتنفيذ روح ونص هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي اتُخذ قبل ستة أيام، القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩). وبينما نستأنف المناقشات اليوم لتقييم التقدم المحرز حتى الآن، قبل الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يسر وفد بلادي أن يطلع الدول الأعضاء على مدى التقدم الذي أحرزناه نحو التنفيذ.

بعد وقت قصير من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، انضمت سيراليون إلى الدول الأعضاء التي كانت على استعداد لاتخاذ زمام المبادرة في تنفيذ هذا القرار التطلعي. لقد كنا البلد الرابع في غرب أفريقيا والسابع في أفريقيا والسابع عشر على مستوى العالم الذي يعتمد خطة عمل وطنية للتنفيذ الكامل لهذا القرار. وقد سلطت خطة العمل الوطنية الأولى الضوء على التزامنا بضمان أمن النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن المباشرة في جهود منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام في البلد، وكذلك المساءلة عن ذلك.

وبالاستفادة من تلك المكاسب، وتمشيا مع الالتزام الذي قطعناه أمام هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيسان/أبريل من هذا العام، وضعنا النسخة الثانية من خطة العمل الوطنية واعتمدناها، وهي خطة تؤكد على القيم الأساسية المتمثلة في منع العنف والحماية والمشاركة والإنعاش. وتتناول الخطة مسائل تتراوح بين منع نشوب النزاعات في المجتمعات المحلية ومعالجة أسبابها الجذرية على جميع المستويات.

وإدراكا لالتزاماتنا بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أعددنا التقرير الدوري السابع ووضع الصيغة النهائية له. ونحن في انتظار تقديمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وكجزء من التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كرسنا المجموعة ٥ من خطتنا الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ لمسألة تمكين النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

وستواصل سيراليون وضع السياسات العامة وتهيئة البيئة القانونية لحماية النساء والفتيات وإدماجهن في عملية صنع القرار وبناء السلام والعمليات الإنمائية على جميع المستويات. وقد قمنا مؤخرا بسن قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٩، وهو تعديل لقانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٢، ليشمل عقوبات رادعة ضد مرتكبي الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف الجنساني.

وبوصفنا بلدا عانى من الحرب الأهلية، التي كان العنف الجنسي يستخدم خلالها بصورة منهجية وعلى نطاق واسع ضد النساء والفتيات العزل، فإن مسألة الحماية من الإيذاء والاستغلال والعنف ستظل على رأس الأولويات في خطتنا الإنمائية. وستواصل حكومة سيراليون إيلاء المسألة الاهتمام الذي تستحقه. فقد اعتمد برلمان سيراليون، على سبيل المثال، خطة المرأة والسلام والأمن في ١٤ شباط/فبراير، وكان ذلك معلما هاما في دفع خطة المرأة والسلام والأمن قدما في سيراليون.

إننا نؤمن بأنه لا مكان للعنف ضد النساء والفتيات في مجتمعنا، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى بناء آليات المنع والاستجابة. والإعلان الرسمي لحالة الطوارئ الوطنية بشأن الاغتصاب والعنف الجنسي، الذي أصدره رئيسنا

فخامة السيد جوليوس مادا بيو في ٧ شباط/فبراير، آلية رئيسية في مجال المنع، تشمل عناصر مختلفة، بما في ذلك السجن المؤبد على الإيلاج الجنسي للقصر، وإنشاء شعبة خاصة بالاغتصاب والإيلاج الجنسي للقصر.

ولا يمكن المبالغة في تقدير دور المرأة في بناء السلام في عالمنا المعاصر. وتقدر حكومة سيراليون مساهمتها في بناء الدولة، ولا سيما في مبادرات صنع السلام وبناء السلام. ولذلك ستواصل نساءنا الاضطلاع بأدوار حاسمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن فرادى البلدان، والأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة قد فعلت الكثير من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وجند جيشنا مؤخرا أفرادا عسكريين جميعهم من الإناث. كما ازداد توظيف الإناث في الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون على مر السنين. ونرى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم التي يشارك فيها أفراد من عندنا.

وسنواصل دعم الدعوة التي وجهها المجلس في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) لمضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) اعتمد قبل ثلاث سنوات من إعلان انتهاء الحرب الأهلية في سيراليون رسميا. ولذلك فإننا نؤمن بالمبادئ الأساسية لذلك القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة، وسنواصل توطيد المكاسب التي تحققت من خلال كفالة المشاركة الشاملة لجميع الجهات المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الوفود بالالتزام بالدقائق الأربع إن أمكن، حتى تتاح لجميع المتكلمين فرصة التكلم قبل الساعة ١٨/٠٠.

أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد غاييغوس شيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي ببيان عن موضوع ”سعيا للنجاح في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق الإنجازات في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“. فقد كان هذا قرارا تاريخيا، حيث إنها كانت المرة الأولى التي يتناول فيها المجلس الأثر غير المتناسب والفريد للنزاع المسلح على المرأة؛ ويقر بالمساهمات القيمة وغير المستغلة التي تقدمها المرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات وبناء السلام؛ ويشدد على أهمية المشاركة المتساوية والكاملة للنساء كعناصر فاعلة في تحقيق السلام والأمن.

وتملك دولة إكوادور إطارا قانونيا يكفل سريان حقوق المرأة وممارستها وإنفاذها، استنادا إلى ركيزتين أساسيتين هما: الدستور، الذي ينص صراحة على المساواة بين الجنسين، والصكوك الدولية الملزمة التي صدقت عليها إكوادور. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصبحت إكوادور خامس بلد في العالم يصدق على اتفاقيات الأمم المتحدة البالغ عددها ١٨ اتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وفي السياق نفسه، وقع البلد وصدق على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، المعروفة أيضا باسم اتفاقية بيليم دو بارا، في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

وتحملت إكوادور مسؤولياتها تدريجيا، ليس فقط من خلال تقديم التقارير بشكل دوري إلى اللجان المنشأة بموجب تلك الصكوك الدولية، ولكن أيضا عن طريق تنفيذ توصيات تلك اللجان بشكل رسمي وملموس. كما أننا ملتزمون بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وتعزيز الامتثال للهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

ونرحب بالتقدم المحرز في كفالة حقوق النساء والفتيات في المجالات المختلفة في جميع أنحاء العالم. إلا إننا ندرك أن النساء لا يزلن يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز. وفي إكوادور، ندرك أنه، فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل والقضاء على التمييز، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونبذل جهودا مضاعفة يوما بعد يوم من أجل ذلك.

وتلتزم إكوادور بالتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وتعترف بإسهاماتها في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، وكذلك بأهمية المشاركة المجدية والنشطة في السعي من أجل تحقيق السلام. وينص دستور جمهورية إكوادور على أن إكوادور دولة حقوق دستورية، تعتمد تدابير العمل الإيجابي التي تعزز المساواة الحقيقية لصالح أصحاب الحقوق الذين يواجهون عدم المساواة، وتعطي الأولوية لحماية ضحايا العنف الجنسي في المجالين العام والخاص.

كما ينص الدستور على أن القوات المسلحة مؤسسة لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وضماناتهم. وقد ازداد إدماج المرأة في القوات المسلحة منذ عام ٢٠٠٩، حين كانت الجنديات يشكلن ١,١ في المائة من إجمالي عدد الجنود. وفي عام ٢٠١٢، تضاعفت هذه النسبة لتصبح ٢,١١ في المائة، وفي عام ٢٠١٨ أصبحت ٣,٥ في المائة. وتسهم إكوادور حاليا بشرطيات بصفة مراقبات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وهي الآن بصدد إدماج المرأة في قوة الشرطة الوطنية وبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتدرج وزارة الدفاع الوطني مفهوم الدفاع بوصفه منفعة عامة، وفي ذلك الإطار، يدرج المنظور الجنساني في خطة سياستها الدفاعية. وتركز السياسة الدفاعية على حقوق الإنسان وتعزز المساواة بين الجنسين والممارسات المفضية إلى التعايش السلمي واحترام الهوية الثقافية لمختلف أعضاء القوات المسلحة، فضلا عن التنفيذ الفعال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

وفي الختام، نرحب بالمنتديات التي يمكننا فيها مناقشة الإنجازات التي تحققت والأهداف المنشودة فيما يتعلق بالاعتراف بمساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام. ونعرب عن رغبتنا الصادقة في الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل إجراء حوار مثمر وناجح يعزز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في جميع المجالات، بوصفها عنصرا أساسيا للوفاء بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة ميدييفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نتوجه بالشكر لرئاسة المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهميتها بينما نمضي قدما بشكل جماعي صوب تحقيق عدد من الإنجازات الهامة في العام المقبل.

والشكر موصول للأمين العام على تقريره السنوي عن تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) (S/2019/800).

في هذه المرحلة، ينبغي أن يكون تحويل الالتزام إلى إجراءات اختيارا واضحا، ويجب أن يكفل تحقيق المساواة والإدماج لجميع النساء والفتيات، بغض النظر عن أوضاعهن. ويجب التصدي للمعايير المجتمعية والقوالب النمطية التي تستند إليها عدم المساواة بين الجنسين، وذلك عن طريق التعليم والحوار والمشاركة وغيرها من التدابير الفعالة. ولأن النزاعات حول العالم أصبحت أكثر تعقيدا، فأسفرت عن مستويات قياسية من التشريد القسري والافتقار إلى حلول دائمة، فإن التحديات التي تواجهها المرأة

وأوجه الضعف التي تعانيها تتفاقم. ونؤيد مشاركة المرأة في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحل النزاعات.

وبوصفنا بلدا يقع جزء كبير من أراضيه تحت الاحتلال العسكري، مع ارتكاب أعمال التطهير العرقي وغيرها من الجرائم الخطيرة ضد السكان، فإننا نرى أن سلامة المدنيين تكتسي أهمية قصوى. فقد تم تشريد مليون من الأذربيجانيين اللاجئين والمشردين داخليا من ديارهم، نصفهم من النساء، وتستمر معاناتهم من حالة عدم اليقين على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي صامتا في مواجهة الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبينما نحث على اتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن، نود أن نبرز حقيقة أن احترام القانون الدولي وتنفيذ الالتزامات التي ينص عليها، بما في ذلك الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هما من الشروط الأساسية من أجل الدعم الفعال لحقوق النساء المشردات داخلياً في أذربيجان.

واتخذت أذربيجان تدابير مكثفة لتحسين وضع اللاجئين والمشردين داخلياً. ففي عام ٢٠١٨ وحده تم توفير سكن جديد لـ ١٥٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ونفذت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مشروعين على مدى السنوات الخمس الماضية لمنع أعمال العنف الجنساني في أوساط اللاجئين والمشردين داخليا والقضاء عليها.

وتتمثل الإستراتيجية الأكثر فاعلية لتمكين النساء والفتيات في التصدي بشكل استباقي للعراقيل التي تحد من قدرتهن على الاستفادة من كامل إمكاناتهن. وفي هذا الصدد، يمكن أن تهيئ السياسات والآليات المراعية للاعتبارات الجنسانية بيئة داعمة ومواتية لنجاح المرأة. ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتمكين الاقتصادي للمرأة كاستراتيجية للوقاية في مراحل النزاع وما بعده وكشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. فالمرأة عامل أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار المجتمع المحلي.

وتعلق أذربيجان أهمية كبيرة على تمكين المرأة. ومن خلال تحديد العراقيل عن طريق تحسين جمع البيانات في السنوات الأخيرة، تمكّنا من تنفيذ سياسات وبرامج مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، نفذت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروعاً لوضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أُنشئ لهذا الغرض فريق عامل معني بالمرأة والسلام والأمن، يمثل مختلف أصحاب المصلحة. وأشرف هذا الفريق على إعداد مشروع خطة العمل الوطنية. ومشروع الخطة قيد الدراسة حاليا.

وفي شهر أيار/مايو ٢٠١٨، عقدت اللجنة الحكومية المنتدى النسائي الخامس المكرس للاحتفال بالذكرى المئوية لاكتساب المرأة في أذربيجان الحق في التصويت. ويمثل هذا الحدث أحد أهم المحطات البارزة في تاريخ أذربيجان والذي منح النساء الحق في التصويت في عام ١٩١٨.

وتمثل النساء ٤٨,٢ في المائة من القوة العاملة. وقد قطعنا أشواطا كبيرة فيما يخص تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مؤسسات الدولة. وزادت نسبة النساء المعينات في الوظائف الحكومية الرئيسية زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. وزاد تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى المستوى البلدي، تمثل المرأة ٣٥ في المائة من المرشحين المنتخبين.

إن أذربيجان طرف في جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونظل ملتزمين بالنهوض

بحقوق المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المملكة المتحدة على موافقتها على استئناف هذه المناقشة وجنوب أفريقيا على إبرازها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

بينما نقترب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي قدمه وفد ناميبيا، فإننا بحاجة إلى تقييم التقدم المحرز في وضع سياسات واستراتيجيات لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. ومن الحقائق المعروفة أن النساء نادراً ما يبادرن إلى إشعال النزاعات العنيفة ولكنهن يعانين من أسوأ عواقبها على جبهات متعددة، جسدياً ونفسياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتقع النساء في كثير من الأحيان ضحايا لأمراء الحرب المفترسين الذين يستخدمون بانتظام الاغتصاب والعنف الجنسي كسلاح في الحروب. ومما يزيد من معاناتهن استبعادهن من عملية صنع القرارات الرئيسية التي قد تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

وفي هذا الصدد، نتوقع أن تشتمل هذه المناقشة على التدبر في الإنجازات والتحديات التي تواجه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المتابعة المرتبطة به، وكذلك على تقديم اقتراحات لمعالجة التحديات والثغرات السائدة لدى الحصول على الموارد اللازمة لتعزيز دور المرأة في سياق بنية السلام والأمن العالمية وخلال الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العشرين.

إننا نقر بأن مجلس الأمن قد وفر القيادة اللازمة لإعطاء زخم لإشراك المرأة في خطة السلام والأمن، بدءا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي وضع الإطار لقرارات المجلس اللاحقة. وفي أفريقيا، يشكل الاتحاد الأفريقي منبرا مفيدا للنهوض بالمرأة في خطة السلام والأمن من خلال التركيز على إشراك النساء والشباب في تنمية القارة. وينعكس ذلك بوضوح في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولدى الاتحاد الأفريقي حالياً أكثر من ١٤ صكاً تتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى المستوى دون الإقليمي في غرب أفريقيا، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، خطة عمل متكاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشدد خطة العمل على أهمية دور المرأة في جهود منع نشوب النزاعات وحلها والوساطة وبناء السلام، وكذلك إعادة بناء المجتمعات أثناء مراحلة ما بعد النزاع.

واستنادا إلى الجهود الإقليمية ودون الإقليمية، أطلقت نيجيريا في عام ٢٠١٣ خطة عمل وطنية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا. وأعيد إطلاق الخطة في عام ٢٠١٧ لإعادة التأكيد على التزام الحكومة بضمان أمن النساء والفتيات أثناء النزاعات المسلحة ولتعزيز مشاركتهن النشطة والمباشرة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتجلت أهداف كلتا الخطتين في المنع والتأهب للكوارث؛ والحماية والمقاضاة؛ والمشاركة والتمثيل؛ وإدارة الأزمات؛ وإقامة الشراكات والتنسيق والإدارة.

إننا بالفعل على دراية بأنشطة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا. وتتعاون نيجيريا، في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وبالشراكة مع الكاميرون وتشاد والنيجر، لطرد فلول جماعة بوكو حرام الإرهابية التي تستهدف النساء والفتيات. وتجربتنا في منطقة بحيرة تشاد اليوم هي دليل على إمكانية تحقيق الكثير بفضل التعاون الدولي الثابت.

وتجدر الإشارة إلى أن ٨٠ في المائة من المشردين داخليا في شمال شرق نيجيريا هم من النساء والفتيات. ونتخذ خطوات ملموسة لتلبية احتياجاتهن الإنسانية وتهيئة الظروف اللازمة

للعودة الطوعية للأعداد الكبيرة من المشردين إلى مناطقهم الأصلية في أمان وكرامة. ونلبي أيضا احتياجات ضحايا بوكو حرام، بما في ذلك ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال واختطافهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، عن طريق تفعيل العديد من سبل الانتصاف القانونية والاجتماعية مثل الملاحقة القضائية الجادة للعديد من إرهابيي بوكو حرام المحتجزين في محاكم قانونية مختصة، فضلاً عن برامج إعادة الإدماج وإعادة التوجيه وإعادة التأهيل المصممة لتلبية احتياجات كل ضحية من ضحايا العنف الجنسي. كما عاد بعض الضحايا إلى المدارس في نيجيريا وفي جميع أنحاء العالم.

في الختام يعتقد وفد بلدي أنه من أجل تحقيق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتعين على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والنساء والشباب جميعهم الاضطلاع بأدوار هامة في العمل معا من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن ومساءلة بعضهم بعضا فيما يتعلق بالتزاماتهم. وفي حين يظل استيعاب الجميع الأمر الأساسي، هناك حاجة أيضًا للتركيز ليس على العمليات فحسب، ولكن أيضًا على إنشاء آليات للمساءلة ورصد ميزانيات للتنفيذ الحقيقي لخطط العمل الوطنية. وتظل نيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع. وسنواصل، في هذا الصدد، العمل بجد لتعزيز مشاركة المرأة في مبادرات السلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة لدولة فلسطين ذات مراكز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيدة فداء عبد الهادي ناصر (فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): مع اقترابنا من عام ٢٠٢٠، وهو عام زاخر بالأطر المرجعية والذكريات السنوية الهامة، ومن بينها مرور ٧٥ عامًا على إنشاء الأمم المتحدة و ٢٥ عامًا على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين و ٢٠ عامًا على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن نفكر في التقدم المحرز والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها بعد. ورغم قطع العديد من الخطوات الواسعة، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الوعود والتعهدات وتنفيذها بأمانة.

ومن خلال الاستئناس بحقائق الواقع وسنوات الخبرة البحثية والدروس المستفادة بشأن الدور الذي لا غنى عنه للمرأة في جميع جوانب المجتمع، سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية، يجب علينا أن نستثمر كل الجهود الممكنة في التنفيذ إدراكا منا لأهميته الحيوية لتحقيق تقدم حقيقي لدولنا في مجال إحلال ما نسعى إليه جميعا من سلام واستقرار وازدهار.

وتواصل فلسطين، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، بذل جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) رغم العقبات العديدة، وأكثرها قسوة الاحتلال الأجنبي غير الشرعي المفروض على الشعب الفلسطيني منذ ٥٢ عاما والذي يحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية ويؤثر على كل جوانب الحياة، مع تأثر النساء من ذلك بشكل غير متناسب. وبينما شدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الحاجة إلى ضمان سلامة النساء والفتيات في النزاعات، لا تزال المرأة الفلسطينية تتعرض لجميع أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان تحت الاحتلال، حيث تشكل التدابير الاستعمارية والتجريد من الممتلكات والعقاب الجماعي والحصار أكثرها شدة. وتؤثر أعمال العنف اليومية بشكل خطير على النساء والفتيات مما يلحق الضرر بحقوقهن وحياتهن وسبل عيشهن بطرق مدمرة لا حصر لها.

لقد اعتقل أو احتجز ما يقدر ب ١٠٠٠٠ امرأة فلسطينية، منذ بداية الاحتلال، بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية. ولا تزال هناك ٤٣ امرأة، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، من بين آلاف الفلسطينيين المسجونين أو المحتجزين من قبل السلطة القائمة بالاحتلال. وتذكر غالبية السجينات أنهن تعرضن لشكل من أشكال سوء المعاملة، بل التعذيب، بما في ذلك التحرش الجنسي والبدني والنفسي والتخويف والاعتداء. وما زالت المرأة

الفلسطينية تستهدف من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين المتطرفين، الذين ما زالوا يتسببون في قتل وإصابة مدنيينا وتدمير المنازل والممتلكات الأخرى وترويع الأسر الفلسطينية.

وكذلك ما زالت المتظاهرات السلميات في احتجاجات مسيرة العودة الكبرى الأسبوعية في قطاع غزة يُستهدفن من قبل قوات الاحتلال. وكان واحد من كل أربعة من بين ما يزيد عن ٣٠٠ فلسطيني الذين قُتلوا وما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ فلسطيني الذين جرحوا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، من النساء أو الأطفال. إننا نكرر توجيه دعوتنا إلى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، للاضطلاع بالتزاماته بإنهاء تلك الانتهاكات وهذا النزاع الذي طال أمده، مشددين، في جملة أمور، على أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الواضحة بشأن المسؤوليات عن حل النزاعات ومنع نشوبها.

وعلى الرغم من هذه الخلفية المزرية، فإن قدرة المرأة الفلسطينية على الصمود وبراعتها موثقة توثيقا جيدا، مع التشديد على قدرتها والأدوار المحورية التي تضطلع بها، لا في حياة مجتمعنا اليومية فحسب، بل كذلك في بناء أمتنا الطويل الأمد وكفاحنا من أجل الحرية والتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويجب الاعتراف بمساهماتها العديدة، إلى جانب المبادرات المحددة التي اضطلعت بها مجموعات المجتمع المدني النسائية والقيادات والناشطات من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الوقت نفسه، ما زالت المرأة تعبئ جهودها للتصدي للتحديات التي يمثلها عدم المساواة بين الجنسين والعنف المنزلي القائم على نوع الجنس والمعايير الاجتماعية الأبوية والحاجة إلى الإصلاحات القانونية. وكما ظهر من الاحتجاجات الأخيرة للمرأة الفلسطينية، وهي تطالب بالتحرر من الاحتلال، فإنها كذلك تطالب بالتحرر من النزعة الأبوية والعنصرية والتحيز الجنسي، سعيا إلى تحقيق العدالة والمساواة الكاملتين.

كما يتواصل بذل جهود حكومية جادة لإصلاح وإلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة. إن دولة فلسطين ملتزمة بتمكين المرأة والفتاة وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وما زلنا ملتزمين باتخاذ تلك الخطوات جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، مناشدين الجميع، بما في ذلك مجلس الأمن، بأن يتمسكوا بالتزاماتهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية أتقدم بالشكر، السيد الرئيس، إلى وفدي المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا على مواصلة عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. يأتي اجتماعنا اليوم ونحن مقبلون على الذكرى السنوية لعدة مناسبات هامة؛ وهي الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يجعل مشاركة المرأة أمرا أساسيا في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها.

ونود الإشارة في هذا الصدد، إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (S/2019/800) بشأن المرأة والسلام والأمن، وما ورد فيه من نقاط وتوصيات محورية كاعتماد خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، مصحوبة بالموارد اللازمة وخاضعة للرصد وضمان إضفاء الصبغة المحلية على الخطط وترشيح النساء للعمل كوسيطات ومفاوضات يشاركن في جميع عمليات السلام الرسمية.

تحرص مملكة البحرين على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها في مجال دعم المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد تم افتتاح المكتب التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المملكة عام ٢٠١٧، كتعاون مشترك بين الهيئة والمجلس الأعلى للمرأة في المملكة. لقد عملت مملكة البحرين على تعزيز دور المرأة القيادي

في الهياكل والتشريعات الوطنية وعلى تعزيز حضورها الذي يعد أحد أولويات الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٥، في ظل النهج الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

ومن أبرز إنجازات المرأة البحرينية مؤخرا انتخاب السيدة فوزية زينل رئيسة لمجلس النواب لتكون أول امرأة تتولى هذا المنصب الرفيع. وفي عام ٢٠١٧، تم إنشاء جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة – قرينة عاهل البلاد المفدى ورئيسة المجلس الأعلى للمرأة – العالمية لتمكين المرأة، التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم في تقدير الجهود المؤسسية والفردية المبذولة تجاه تفعيل سياسات تقدم المرأة ومشاركتها في التنمية. كما اعتمدت مملكة البحرين قرارا بإنشاء لجنة تكافؤ الفرص عام ٢٠١٤، بجميع الجهات الحكومية، حرصا على إدماج احتياجات المرأة في إطار تكافؤ الفرص في جميع مجالات العمل.

لقد قامت المملكة، انطلاقا من إيمان مملكة البحرين بأهمية التعليم في تمكين الفتيات والنساء، خاصة المتضررات من حالات النزاع، بإنشاء عدد من المدارس لمملكة البحرين في مخيمات اللاجئين في الأردن وكذلك في غزة. ومن جانب آخر، تحرص مملكة البحرين على مكافحة جميع الممارسات التي تعيق تقدم المرأة، مثل مكافحة الاتجار بالبشر، حيث حازت المملكة للعام الثاني على التوالي على تصنيف الفئة الأولى بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بمكافحة الاتجار بالبشر، إذ تعتبر النساء من المتضررين الأساسيين من هذه الممارسات غير القانونية.

نؤكد، في الختام، على أهمية دعم الجهود الرامية إلى دعم المرأة وضمان تقدمها في المجالات كافة، بما يضمن تقدمها ومساهمتها كشريكة فاعلة في صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق الأمن والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيس (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب البرتغال باتخاذ القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، الذي شاركت في تقديمه. ونعرب عن سرورنا للإنجازات التي وردت في تقرير الأمين العام (S/2019/800) ولكن، كما يؤكد التقرير، لا تزال خطة المرأة والسلام والأمن تواجه العديد من التحديات المعرقلة، بما في ذلك تنامي المعاداة العنيفة للمرأة واستمرار العنف الجنسي والجنساني كسلاح من أسلحة الحرب والإرهاب. وستواصل البرتغال، في ذلك الصدد، مكافحة التهديدات الموجهة ضد حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات على نطاق العالم ودعم الجهود الرامية إلى تعزيزها، ولا سيما في مناطق النزاعات والمناطق الخارجة من النزاعات. وسنواصل مرة أخرى مكافحة التعدي على حقوق المرأة.

ولا يمكننا أن ننسى أن النزاعات كذلك تؤثر سلبا على تعليم الملايين من الأطفال. والحالة صعبة للغاية، فالحالة البلدان المتضررة من النزاعات شديدة الصعوبة بالنسبة لجميع الأطفال، غير أن الفتيات غالبا ما يتخلفن أكثر عن الركب. وذلك يعني لغالبيتهن نهاية الدراسة. إن تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم هو أفضل وسيلة لضمان المساواة في الحقوق والمشاركة الكاملة في المجتمع. وتعيد البرتغال تأكيد أهمية إعلان المدارس الآمنة بوصفه أداة أساسية لمنع العنف الجنسي، وتشجع المزيد من الدول الأعضاء على الانضمام إليها.

وقد اعتمدنا، في بداية هذا العام، خطة العمل الوطنية الثالثة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشمل الأهداف الاستراتيجية لخطة العمل، في جملة أمور، تعزيز المساواة بين النساء والرجال في مسائل الأمن والتنمية، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال العنف والعنف الجنسي وزيادة

عدد النساء المشاركات في البعثات الدولية ودعم عمل منظمات المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون حماية حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات. فلا يمكننا أن نترك نصف البشرية متخلفا عن الركب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز: أود أن أبدأ بتقديم الشكر، السيد الرئيس، لرئاسة جنوب أفريقيا ومن بعدها رئاسة المملكة المتحدة على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونؤكد على ترحيب جامعة الدول العربية ترحب بالسياسة الجديدة التي اعتمدتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة بشأن تعزيز التحليل السياسي للنزاعات على نحو يراعي المنظور الجنساني ويشجع مشاركة المرأة في مختلف مراحل عمليات السلام، بما في ذلك في العمليات الميدانية. كما تثني الجامعة العربية على الجهود الدؤوبة والحثيثة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه الخاصون لتعزيز وجود المرأة ومشاركتها في جهود الوساطة وعمليات السلام؛ التي رأينا نتائجها في عدد من المواقع في عالمنا العربي، منها فريق استشاري تقني مكوّن من السيدات اليمنيات، للاستفادة من مشورتهن في دعم عمليات حفظ السلام،، وكذلك إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية، وغرفة دعم المجتمع المدني الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية، التي ساهمت في التوصل إلى اتفاق على أعضاء اللجنة الدستورية التي وصلت نسبة النساء فيها إلى حوالي ٣٠ في المائة. بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة لعدد من البرلمانيات وممثلات المجتمع المدني ووزيرة في الوفود الليبية التي حضرت مؤتمر باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وكذا إنشاء الفريق الاستشاري النسائي المعني بالمصالحة والشؤون السياسية في العراق، وغيرها من الأنشطة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز بمعرفة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار منذ اتخاذه لا تزال هناك فجوات كبيرة على النحو الموضح في تقرير الأمين العام (S/2019/800)، فيما يتصل بتحقيق المساواة من المنظور الجنساني. وهناك تحديات كبيرة ما زلنا نعاني منها في العالم العربي، وتعوق من المشاركة الفاعلة للمرأة في أنشطة السلام والأمن. ولمجابهة هذه التحديات، من الأهمية بمكان التنفيذ المتكامل والمتوازي للتوصيات المتمخضة عن استعراضات عام ٢٠١٥ وتكثيف التعاون بين الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في هذا الخصوص.

وعلى المستوى الإقليمي، اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في عام ٢٠١٥ استراتيجية حماية المرأة العربية كاستراتيجية إقليمية وخطة عمل تنفيذية بشأن حماية المرأة العربية، وكخطوة أساسية على طريق رفع درجة الوعي لدى المسؤولين والأطراف الفاعلة ذات الصلة بالقرارات الدولية والإقليمية ووضعها موضع التنفيذ من خلال توفير الحماية للنساء والفتيات في المنطقة العربية، حيث تضمنت محاورها الأربع دعم المشاركة الفعالة للنساء والشابات، وتعزيز دورهن القيادي، ومنع نشوب النزاعات والحماية منها وكافة أشكال العنف ضد المرأة، وضمان حصول النساء والفتيات في المنطقة العربية على احتياجاتهن من الإغاثة.

إلى جانب ذلك، واصلت الجامعة العربية التعاون البناء والمثمر مع الأمم المتحدة، الذي تمثل في نتائج المؤتمر الوزاري العربي الأول بشأن المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية، الذي عقدته جامعة الدول العربية في نهاية عام ٢٠١٨. وصدرت عنه توصيات هامة في مجال تنفيذ هذه الخطة واعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في آذار/مارس ٢٠١٩، بما فيها تشكيل لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة في المنطقة العربية بالإضافة إلى إنشاء الشبكة العربية لوسيطات السلام

العربية كإحدى آليات لجنة المرأة العربية. وفي إطار هذه الحملة المكثفة، أكدت العراق وفلسطين والأردن وتونس ولبنان التزامهم الواضح بتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بإعلان وتفعيل خططها الوطنية لتنفيذه. وتستعد دول عربية أخرى بخطوات مشابهة في هذا الصدد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

وختاما، وفي إطار الاحتفال بمرور عشرين عاما على اتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد الجامعة العربية ضرورة الاستثمار الأمثل للبيان الرئاسي S/PRST/2019/5 الضي اعتمده مجلسكم في ١٣ حزيران/يونيه، بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، الذي شمل مجالات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام واستدامة السلام. وجميعها مجالات لا يمكن أن تنجح دون مشاركة من المرأة العربية في تحقيق السلم والأمن. وتتطلع جامعة الدول العربية إلى المشاورات التي ستجرى مع الأمم المتحدة للتوصل إلى إطار تشاوري في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.